



مجلة القلزم
من ٢٠٢٢م

للدراستات الإسلامية



ISSN: 1858 - 9820

علمية دولية محكمة ربع سنوية

تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر - السودان بالشراكة مع جامعة كسلا - السودان

في هذا العدد :

■ الدين الطبيعي عند الفلاسفة (دراسة تحليلية)

د. عبدالقادر محمد الغامدي

■ جريمة شهادة الزور بين القانون السوداني
والفقه الإسلامي (دراسة مقارنة)

د. محمد حسن محمد حسن

■ دور المجامع الفقهية في مُحاربة الظواهر
السالبة في عصر الثورة الرقمية (المِثْلِيَّة
الجنسية والإلحاد أنموذجاً)

د. محمد الرشيد سعيد عيسى

■ مراتب النفوس في القرآن الكريم
(دراسة تحليلية)

أ.شباب بن عياد بن شناف المطيري

■ النبوة ودلائلها عند ابن قيم الجوزية (دراسة
تحليلية مقارنة)

أ.محمد بن عبد الرحمن بن حامد المعيقلي



العدد الرابع عشر - شعبان - رمضان 1445هـ - مارس 2024م

فهرسة المكتبة الوطنية السودانية-السودان

مجلة القلزم: Alqulzum Journal for Islamic studies

الخرطوم : مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر 2024

تصدر عن دار آريشيريا للنشر والتوزيع-السوق العربي

السودان الخرطوم

ردمك: 1858-9820

الهيئة العلمية والإستشارية

- أ.د. الفاتح الحبر عمر - جامعة أم درمان الإسلامية
أ.د. حاج حمد تاج السر - جامعة كسلا
أ.د. برير سعد الدين السمانى - جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم- مدني
أ.د. عمر التجاني محمد مالك - جامعة سنار
د. حسان صديق الفاضل - جامعة الزعيم الأزهرى
د. محمد يوسف المهدي المغربي - جامعة أم درمان الإسلامية
د. عبد الرحمن السيد محمد أحمد - جامعة كسلا
د. عادل حسن حمزة - جامعة الزعيم الأزهرى
د. يوسف مصطفى محمد عباس - جامعة كسلا
د. نجاة عبد الرحيم إبراهيم محمد - جامعة الزعيم الأزهرى
د. عبد ربه محمد أحمد - جامعة كسلا
د. عبد الكريم يوسف عبد الكريم يوسف - جامعة الزعيم الأزهرى
د. المسلمي عبد الوهاب محمد الشيخ- كلية الإمام الهادي
د. عمر الطاهر أحمد أبكر- جامعة إفريقيا العالمية
د. آمنة علي البشير محمد - جامعة الملك خالد- المملكة العربية السعودية
د. أحمد علي بريسم كاظم- جامعة ديالى- العراق
د. عباس علي حسين - جامعة ديالى- العراق
د.أحمد النعمة محمد النعمة- كلية الإمام الهادي

هيئة التحرير

المشرف العام

أ.د. أماني عبدالمعروف بشير

مدير جامعة كسلا

رئيس هيئة التحرير

أ.د. حاتم الصديق محمد أحمد

رئيس التحرير

د. عوض أحمد حسين شبا

التدقيق اللغوي

أ.الفاتح يحيى محمد عبد القادر

الإشراف الإلكتروني

د. محمد المأمون

التصميم والإخراج الفني

أ. عادل محمد عبد القادر

الآراء والأفكار التي تنشر في المجلة

تحمل وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المركز

ترسل الأوراق العلمية على العنوان التالي:

هاتف: ٢٤٩٩١٠٧٨٥٨٥٥ - ٢٤٩١٢١٥٦٦٢٠٧١

بريد إلكتروني: rsbcsrc@gmail.com

السودان - الخرطوم - السوق العربي - عمارة جي تاون - الطابق الثالث

موجهات النشر

تعريف المجلة:

مجلة (الْقَلْزَم) للدراسات الإسلامية مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر. تهتم المجلة بالبحوث والدراسات التي تخص حوض البحر الأحمر والدول المطلة عليه والمواضيع ذات الصلة.

موجهات المجلة:

1. يجب أن يتسم البحث بالجودة والأصالة وألا يكون قد سبق نشره قبل ذلك.
 2. على الباحث أن يقدم بحثه من نسختين. وأن يكون بخط (Traditional Arabic) بحجم 14 على أن تكون الجداول مرقمة وفي نهاية البحث وقبل المراجع على أن يشارك إلى رقم الجدول بين قوسين دائريين ().
 3. يجب ترقيم جميع الصفحات تسلسلياً بالأرقام العربية بما في ذلك الجداول والأشكال التي تلحق بالبحث.
 4. المصادر والمراجع الحديثة يستخدم أسم المؤلف، اسم الكتاب، رقم الطبعة، مكان الطبع، تاريخ الطبع، رقم الصفحة.
 5. المصادر الأجنبية يستخدم اسم العائلة (Hill, R).
 6. يجب ألا يزيد البحث عن 30 صفحة وبالإمكان كتابته باللغة العربية أو الإنجليزية.
 7. يجب أن يكون هناك مستخلص لكل بحث باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يزيد على 200 كلمة بالنسبة للغة الإنجليزية. أما بالنسبة للغة العربية فيجب أن يكون المستخلص وافياً للبحث بما في ذلك طريقة البحث والنتائج والاستنتاجات مما يساعد القارئ العربي على استيعاب موضوع البحث وبما لا يزيد عن 300 كلمة.
 8. لا تلزم هيئة تحرير المجلة بإعادة الأوراق التي لم يتم قبولها للنشر.
 9. على الباحث إرفاق عنوانه كاملاً مع الورقة المقدمة (الاسم رباعي، مكان العمل، الهاتف البريد الإلكتروني).
- نأمل قراءة شروط النشر قبل الشروع في إعداد الورقة العلمية.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
7	الدين الطبيعي عند الفلاسفة (دراسة تحليلية) د. عبدالقادر محمد الغامدي
25	جريمة شهادة الزور بين القانون السوداني والفقه الإسلامي (دراسة مقارنة) د. محمد حسن محمد حسن
37	دور المجامع الفقهية في محاربة الظواهر السالبة في عصر الثورة الرقمية (المثلية الجنسية والإلحاد أنموذجاً) د. محمد الرشيد سعيد عيسى
59	مراتب النفوس في القرآن الكريم (دراسة تحليلية) أ. شباب بن عياد بن شناف المطيري
67	النبوة ودلائلها عند ابن قيم الجوزية (دراسة تحليلية مقارنة) أ. محمد بن عبد الرحمن بن حامد المعيقلي
87	منهج البيهقي في الاستدلال على مسائل العقيدة (دراسة تحليلية) أ. محمد بن عبدالله بن عمر العمري
131	العلماء والسلطة بالحجاز في العصر المملوكي (648 - 923 هـ / 1250-1517م) أ. محمد عياد إسماعيل الرشيد

كلمة التحرير



وبه نبدأ ونستعين

وبعد

القارئ الكريم:

يسعدنا ويسرنا أن نضع بين يديك العدد الرابع عشر من مجلة القلزم العلمية للدراسات الإسلامية وهي تصدر في إطار الشراكة العلمية لمركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر مع جامعة كسلا (السودان) عن دار آثريريا للنشر والتوزيع ، ويضم هذا العدد مواضيع متنوعة نتمنى أن تنال رضاكم.

إن مجلة القلزم العلمية للدراسات الإسلامية تخطو بخطى ثابتة في مجال البحث والنشر العلمي بفضل تعاون العلماء والباحثين والأكاديميين، ونأمل أن يتواصل هذا التعاون العلمي، ونؤكد بأن أبوابنا مفتوحة للجميع لآراءكم ومقترحاتكم لتطوير هذه المجلة وإستمراريتها.

هيئة التحرير

العلماء والسلطة بالحجاز في العصر المملوكي (648 – 923هـ / 1250-1517م)

قسم التاريخ - كلية العلوم الاجتماعية
جامعة أم القرى
المملكة العربية السعودية

أ. محمد عياد إسماعيل الرشيدى

مستخلص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين السلطة والعلماء ببلاد الحجاز في حقبة المماليك. ستحاول الدراسة الحالية الإجابة عن السؤال الرئيس التالي وهو: ما تبعات العلاقة بين السلطة والعلماء في مجتمع الحجاز عصر سلاطين المماليك (648-923هـ / 1250-1517م)؟ وللإجابة عن السؤال الرئيس ينبثق منه عدة تساؤلات فرعية. تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي التاريخي، إذ إن دراسة طبيعة العلاقة بين العلماء والسلطة السياسية، يحتاج إلى استقراء جوانب تلك العلاقة من خلال المصادر التاريخية المتنوعة والتي تركها العلماء الذين عاشوا ضمن الإطار الزمني للدراسة، أما المنهج التحليلي فيختص بتحليل المعلومات من واقع المصادر والوثائق لتلك الفترة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: في العهد المملوكي، تشكلت بلاد الحجاز منطقة هامة للغاية، حيث كانت تحت سيطرة الدولة المملوكية التي حكمت من عام 1250 إلى عام 1517. وتمتد بلاد الحجاز على طول الجزء الغربي من الجزيرة العربية وتضم المدن المقدسة مكة والمدينة المنورة وجدة والطائف وينبع وغيرها من المدن الهامة. أيضاً، خلال فترة الحكم المملوكي، تحول الحجاز إلى مركز ديني هام ووجهة للحجاج من جميع أنحاء العالم الإسلامي. وكانت المدن المقدسة مكة والمدينة المنورة تحت رعاية خاصة، حيث كانت تعتبر مقراً للحاكم العام (والي) للمنطقة. انتهت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أبرزها ضرورة دعم التعليم العلمي والثقافي في بلاد الحجاز: يمكن تعزيز دور العلماء في المجتمع من خلال دعم التعليم العلمي والثقافي وتحفيز الناس على الدراسة والتعلم، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق توفير المنح الدراسية والدورات التدريبية والبرامج الثقافية لتحفيز الطلاب والمهتمين بالتعلم. دعم الأبحاث العلمية: يجب دعم الأبحاث العلمية وتشجيع العلماء على القيام بأبحاث جديدة في المجالات المختلفة. ويمكن تشجيع البحوث الجديدة عن طريق توفير التمويل والمعدات والموارد اللازمة للأبحاث العلمية. تعزيز الدور الديني للعلماء: يجب دعم العلماء في دورهم الديني في توجيه وتوعية الناس وتعزيز القيم الإسلامية والأخلاقية في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: العصر المملوكي، العلماء، الحجاز، السلطة.

Scholars and authority in Hejaz in the Mamluk era (648 - 923 AH / 1250-1517 AD)

Mohammed Ayad Ismail Alrashidi

Abstract:

The study aims to identify the relationship between authority and scholars in the Hejaz country in the Mamluk era. The current study will attempt to answer the following main question: What are the consequences of the relationship between authority and scholars in Hijaz society during the era of the Mamluk Sultans (648-923 AH / 1250-1517 AD)? To answer the main question, several sub-questions arise from it. The study relies on the inductive approach and the historical analytical approach, as studying the nature of the relationship between scholars and political authority requires extrapolating aspects of that relationship through various historical sources left by scholars who lived within the time frame of the study. As for the analytical approach, it is concerned with analyzing information from sources and documents. for that period. The study reached a set of conclusions, the most important of which are: During the Mamluk era, the country of Hijaz formed a very important region, as it was under the control of the Mamluk state that ruled from 1250 to 1517. The country of Hijaz extends along the western part of the Arabian Peninsula and includes the holy cities of Mecca and Medina. Oujda, Taif, Yanbu and other important cities. Also, during the Mamluk period, Hijaz turned into an important religious center and a destination for pilgrims from all over the Islamic world. The holy cities of Mecca and Medina were under special patronage, as they were considered the seat of the governor-general (wali) of the region. The study concluded with a set of recommendations, the most prominent of which is the necessity of supporting scientific and cultural education in the country of Hijaz: The role of scholars in society can be strengthened by supporting scientific and cultural education and motivating people to study and learn, and this can be achieved by providing scholarships, training courses, and cultural programs to motivate students and those interested in learning. Supporting scientific research: Scientific research must be supported and scientists encouraged to conduct new research in various fields. New research can be encouraged by providing funding, equipment and resources for scientific research.

Strengthening the religious role of scholars: Scholars must be supported in their religious role in guiding and educating people and promoting Islamic and moral values in society.

Keywords: Mamluk era, scholars, Hijaz, authority.

المقدمة:

تعد بلاد الحجاز منطقة ذات أهمية كبيرة في العالم الإسلامي، وقد شهدت العديد من الحقب الزمنية المختلفة، ومن بين هذه الحقب تألفت العصور الإسلامية الكبرى، ومن بينها العصر المملوكي الذي حكم بلاد الحجاز لمدة تزيد عن 250 عامًا، وهو عصر تميز بالعديد من الأحداث الهامة والتحولت الحضارية والاجتماعية. ويشتهر العصر المملوكي بسيطرة حكام المماليك على الحكم في بلاد الحجاز، وكانت هذه الفترة من العصور الإسلامية المزدهرة والمتميزة في تاريخ الحجاز. كما أنها فترة شهدت نهضة ثقافية وعلمية ودينية، حيث تم تأسيس المدارس والجامعات والمراكز الثقافية التي كانت تؤثر بشكل كبير على المجتمع المحلي وعلى العالم الإسلامي بشكل عام.

وقد شهدت بلاد الحجاز في هذه الفترة حكم العديد من السلاطين المماليك، وكان لهم علاقات وتداول للحكم في الحجاز، وكانوا يسعون جاهدين للحفاظ على السلطة السياسية وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. فضلاً عن ذلك، يتميز العصر المملوكي بنظام حكم قوي ومتين، حيث كان يتم التحكم في الشؤون الإدارية والقضائية والاقتصادية بشكل فعال، كما كان للسلطة السياسية تأثير كبير على الأوضاع الاجتماعية والأمنية والاقتصادية والمعيشية في بلاد الحجاز، وقد كان للعلماء دور كبير في هذه الفترة في بلاد الحجاز، حيث كانوا يشغلون مناصب هامة في الحكومة والإدارة، وكانوا يحررون

وتأتي هذه المقدمة لبحث حول العصر المملوكي في بلاد الحجاز، لتعرض بشكل شامل على الفترة الزمنية التي استمرت في الفترة من القرن الثالث عشر حتى القرن السادس عشر، والتي شهدت خلالها المنطقة تغيرات سياسية وثقافية ودينية واجتماعية كبيرة، وكانت تلك الفترة من العصور التي عرفت تحولاً حاسماً في تاريخ المنطقة.

يركز الفصل الأول من البحث على العصر المملوكي في بلاد الحجاز، ويبحث في مختلف الجوانب المتعلقة بهذا العصر، بدءاً من تعريف العصر المملوكي ومروراً بأهم سلاطين العصر المملوكي وعلاقتهم بحكام الحجاز، وصولاً إلى نظام الحكم المملوكي وتداول الحكم في بلاد الحجاز. حيث يمثل العصر المملوكي فترة هامة في تاريخ بلاد الحجاز، حيث تولت المماليك الحكم في هذه المنطقة لأكثر من ثلاثة قرون، وتتميز هذا العصر بالازدهار والنمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إضافة إلى التطور العلمي الذي شهدته هذه الفترة. ويمثل السلطان الناصر محمد بن قلاوون، الذي حكم

من 1293م إلى 1341م، أحد أهم السلاطين في العصر المملوكي، حيث قاد حملات عسكرية ناجحة ضد الصليبيين، وتمكن من توحيد الأمة المسلمة في مصر وسوريا والحجاز، وكان له دور كبير في تنظيم الأوقاف والمؤسسات الدينية في بلاد الحجاز، كما أن نظام الحكم المملوكي كان يتميز بالتداول الدوري للحكم بين أفراد الأسرة الحاكمة، وكان يتم اختيار الخلفاء والحكام من الأبناء والأحفاد والأقارب للسلاطين، وكان يتم تدريبهم على الحكم والإدارة والعلوم الإسلامية. وكانت السلطة السياسية في بلاد الحجاز تتمثل في الحاكم العسكري، الذي كان يتم تعيينه من قبل السلطان، وكانت له صلاحيات واسعة في الإدارة والحكم، وكانت له علاقة مباشرة بالشعب.

أما الفصل الثاني، فسنتحدث عن دور العلماء والسلطة في الحجاز في العصر المملوكي، ويركز هذا الفصل على دور العلماء في الحفاظ على الموروث الديني والتاريخي والثقافي للحجاز، وكذلك على دور السلطة في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. كما يتضمن هذا الفصل بالتحديد التحدث عن مسؤولية العلماء في إدارة شؤون الرعية في الحجاز خلال العصر المملوكي، حيث كان للعلماء دور كبير في تأسيس المؤسسات التعليمية والدينية والاجتماعية في المنطقة، وفي تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع. وتناول الفصل أيضاً دور السلطان في فكر المجتمع الحجازي في العصر المملوكي، حيث كان السلطان يلعب دوراً مهماً في الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة، وفي تحقيق العدالة والإنصاف بين المواطنين، وقد كان السلطان يعتمد بشكل كبير على رأي العلماء في اتخاذ القرارات المهمة التي تخص المجتمع. كما تم التطرق إلى الضوابط الشرعية لطاعة السلطان في العصر المملوكي، حيث كانت الطاعة للسلطان تعتبر واجباً شرعياً، وكان يتوجب على المواطنين الامتثال لأوامره وتجنب العصيان له، ما لم تتعارض أوامره مع الشريعة الإسلامية، وتم التحدث عن العلاقة العلمية والثقافية بين علماء الحجاز والمماليك، وكذلك العلاقة المجتمعية والاقتصادية بين علماء الحجاز والمماليك.

وفي الفصل الثالث، يتطرق البحث إلى الحديث عن دور العلماء في بلاد الحجاز في ظل الحكم المملوكي، وستستعرض الأثر الذي تركه العلماء في الحجاز، وكيف ساهموا في المجتمع الحجازي في العصر المملوكي من الجانب العلمي، والديني، والثقافي، والاجتماعي، والاقتصادي. حيث كان للعلماء دور هام في الحفاظ على الدين الإسلامي وتوعية المسلمين بأحكام الشريعة الإسلامية، وكانوا يعتبرون بمثابة الوسيط بين الحاكم والشعب، وقد تولوا مهام إدارة الشؤون الدينية والمدنية للمجتمع الحجازي. وتعتبر مدينة مكة المكرمة من أهم المراكز العلمية في بلاد الحجاز في العصر المملوكي، حيث كانت تجتذب العلماء من جميع أنحاء العالم الإسلامي، وكانت مكة تعتبر بوابة الإسلام للعالم الخارجي، حيث كان يتوافد إليها المسلمون من جميع أنحاء العالم لأداء فريضة الحج، كما كانت مدينة المدينة المنورة تشهد نشاطاً علمياً كبيراً في هذا العصر، حيث كان يزورها العلماء من جميع أنحاء العالم الإسلامي للحصول على العلوم الشرعية واللغة العربية. ويعد الحديث عن العلماء في الحجاز في العصر المملوكي لا يمكن إتمامه إلا بالحديث عن أبرز العلماء والمشايخ في

تلك الحقبة الزمنية، حيث كانت لهم دور كبير في ترسيخ الدين الإسلامي والمحافظة عليه، وتوعية المسلمين بالقيم والمبادئ الإسلامية.

بينما يتحدث **الفصل الرابع** عن مظاهر التقارب والتباعد بين المماليك والعلماء في بلاد الحجاز خلال العصر المملوكي، ومن أهم مظاهر التقارب المناصب، حيث كان للعلماء مكانة مرموقة في مجتمعات بلاد الحجاز، وكان بعض السلاطين والأمراء المماليك يمنحون المناصب في كافة المجالات للعلماء، مما يعكس مدى تقديرهم لهم. إضافة إلى الاحترام والوساطة حيث كان العلماء يتمتعون بمكانة مرموقة في المجتمع وكانت لهم قدرة على الوساطة بين المماليك والشعب في الحجاز، وكانت هذه الوساطة تتضمن التحايل على المشاكل السياسية والاجتماعية التي تواجهها الحكومة، إضافة إلى المصاهرة التي تعد وسيلة شائعة للتواصل بين المماليك والعلماء. ففي بعض الأحيان، كان يتم إجراء زيجات بين أفراد العائلتين، مما يعزز من العلاقات بينهما. ومن مظاهر التقارب الأخرى، الإعفاء من الضرائب حيث كان بعض المماليك يعفون العلماء من الضرائب، مما يشير إلى تقديرهم للدور الذي يلعبه العلماء في المجتمع. ومن جهة أخرى، كان هناك أيضًا مظاهر للقطيعة بين المماليك والعلماء في بلاد الحجاز.

بعد هذا النظر الشامل في العصر المملوكي في بلاد الحجاز، ندرك مدى أهمية هذه الفترة التاريخية في شكل الأحداث التي مرت بها المنطقة وتأثيرها على المجتمع الحجازي بشكل عام، فقد كانت هذه الفترة محورية في تاريخ المنطقة، ولا يمكن فهم الواقع الحالي والثقافي والاجتماعي والديني للحجاز دون إلمام بما حدث في هذا العصر المملوكي. ونحن نأمل أن تساهم هذه الدراسة في زيادة الوعي والمعرفة بتاريخ المنطقة وإلقاء الضوء على الأحداث والشخصيات المهمة التي مرت بها بلاد الحجاز في هذه الفترة التاريخية الهامة.

بلاد الحجاز في ظل حكم المماليك: العصر المملوكي:

المماليك: جمع مملوك، وهم من الرقيق الذين كانوا يشترون ليُستخدموا لأغراض عديدة في المجتمعات منذ القدم، ويعتبر الرقيق الأتراك أول من استخدموا في الجندية في الدولة الإسلامية زمن الأمويين، يذكر الطبري أن نصر بن سيار -والي الأمويين على خراسان- اشترى ألف مملوك من الترك وأعطاهم السلاح وحملهم على الخيل، وكانت بلاد ما وراء النهر المصدر الرئيسي للرقيق الأتراك، وقد زاد استخدام الأتراك في وظائف الدولة إضافة إلى استخدامهم في الجيش، وتوسعت أسواق النخاسة البيضاء من شبه جزيرة القرم وبلاد القوقاز والقفجاق وآسيا الصغرى وتركستان وبلاد ما وراء النهر، وكان فيهم عنصر الأتراك، وفيهم الشراكسة والروم والأكراد، وبعضهم من البلاد الأوربية أيضًا. وكان الخليفة المعتصم العباسي (218-227هـ / 833-842م) أول من شكل فرقًا

عسكرية ضخمة منهم وأحلهم مكان العرب الذين أسقط أسماءهم من ديوان الجند، وقد بلغت ممالك الخليفة المعتصم بضعة عشر ألفاً، وقد امتلأ بهم بغداد؛ مما أدى إلى اصطدامهم بالناس في الطرقات، وأثار سخط أهل العاصمة، فبنى لهم مدينة سامراء لتكون عاصمة لهم، ومقرّاً لجيوشه التركية من المماليك والأحرار. وقد استخدم المعتصم الجيش التركي تخلصاً من النفوذ الفارسي والعربي في الجيش والحكومة على حد سواء، وقد لجأ إلى الأتراك بالشراء والتربية والإعداد اعتقاداً منه بأنهم مجردون من الطموح الذي اتصف به الفرس، ومن العصبية التي عُرف بها العرب؛ ولكن سرعان ما أخذ أولئك المماليك في التدخل في شؤون الدولة حتى أمسيت في أيديهم يفعلون بها ما يشاؤون، وأصبح الخليفة منذ مقتل المتوكل سنة 247هـ / 861م في أيديهم كالأسير؛ إن شاؤوا خلعه، وإن شاؤوا قتلوه، وهكذا أصبح هؤلاء الجنود عنصر تمرد ضد الخلفاء، فأسأوا التصرف في شؤون الإدارة والحكم، فانفضت الولايات من حول العاصمة، وكان من الطبيعي أن يزداد نفوذ الترك في الخلافة العباسية بعد أن صار منهم الجيش والقادة، فلما ضعف سلطان الخلافة طمع عمال الأطراف في الاستقلال بولاياتهم، وصار الجيش وقادته من الأتراك وسيلة الخلفاء للقضاء على الحركات الاستقلالية المختلفة، فازداد المماليك الأتراك في الدولة العثمانية أهمية على أهميتهم، وأضحى منهم الولاة والوزراء وأرباب الدولة.

فمنذ العصر العباسي الأول اتخذ مصطلح "المماليك" معنى اصطلاحياً خاصاً عند المسلمين؛ إذ اقتضت التسمية على فئة من الرقيق الأبيض الذي كان يشتري من أسواق النخاسة ويستخدم كفرق عسكرية خاصة، ومع ضعف الخلافة العباسية في العصر العباسي الثاني كان من الطبيعي أن تزداد الحاجة للرقيق الأتراك؛ ذلك أن الدويلات التي انفصلت عن جسم الخلافة -مثل: الطولونيين والإخشيديين في مصر، والصفاريين والسامانيين في خراسان وما جاورها، والغزنويين والغوريين في الهند- أقبلوا على شراء الأتراك الأرقاء لتأكيد سلطتهم، وبظهور الأتراك السلاجقة على مسرح السياسة في المشرق الإسلامي ازداد نفوذ الأتراك عمومًا؛ ذلك أن السلاجقة في الأصل من العناصر التركية، كما أن الدولة السلجوقية زادت من الاعتماد على المماليك الأتراك. ويعد نظام الملك الوزير الكبير للسلطان السلجوقي ألب أرسلان وملكشاه هو أساس النظام التربوي المملوكي في كتابه (سياسة نامة) وقد جاء فيه: "يجب ألا يثقل على المماليك القائم على الخدمة إلا إذا دعت الحاجة، ولا ينبغي أن يكونوا عرضة للسهام، ويجب أن يتعلموا كيف يجتمعون على الفور مثلما ينتشرون على الفور، ولا حاجة إلى التكليف كل اليوم بإصدار الأمر مباشرة الخدمة لمن يكون الغلمان صاحب الماء صاحب السلاح والساقى وأشبه ذلك، ولمن يكون في خدمة كبار الحجاب وكبير الأمراء، ويجب أن يؤمروا بأن يبرز للخدمة في كل يوم من كل دار عدد منهم، ومن الخواص عدد معين". وقد كان للسلطان ممالك صغار، وكان عليهم من الصبيان الخاص رقباء، وعلى طوائفهم من جنسهم رقباء، ونظم نظام الملك وزير السلطان ملكشاه السلجوقي المماليك، وكان أشد الناس تمسكاً بهم، وقد أحاط نفسه بجيش كبير من المماليك عرفوا بالمماليك النظامية نسبة لاسمه، فقوى بهم نفوذه.

ويعتبر نظام الملك أول من أقطع الإقطاعات للمماليك الأتراك، وبعد أن كان عطاء الجندي يدفع نقدًا صار يعطى إقطاعًا، فتسلم الأرض إلى المقتطعين مع ضمان عنايتها وعمارتها مما يحفظ قوة وثروة الدولة، كما فتحت القلاع والمدن والولايات للقادة من مماليكهم الذين سموهم بالأتابكة، والجدير بالذكر أن الوزير نظام الملك أول من لقب بلقب (أتابك)، وقد منحه إياه السلطان ملكشاه حين فوض إليه تدبير أمور الدولة سنة 465هـ. وهكذا اتخذ السلاجقة أشخاصًا من كبار المماليك ليكونوا مربين لأولادهم في القصور، ومنحهم الإقطاعات الكبيرة مقابل قيامهم بشؤونهم وتأديتهم الخدمة الحربية وقت الحرب.

وتعد فترة حكم المماليك إحدى فترات التاريخ الاقتصادي للدول الإسلامية المتعاقبة. إن تعاظم الأدوار والمهام التي أوكلت إلى المماليك في مرحلة من مراحل التاريخ الإسلامي جعل منهم القوة التي تحكم في مفاصل الحياة الإدارية والسياسية والعسكرية والاقتصادية، وأصبحوا مع مرور الزمن بدلًا من أن يكونوا عونًا للسلطين والخلفاء أصبحوا قوة تتحكم في مقدرات من يفترض أنهم سادتهم، وهكذا تطورت أوضاعهم، فبعد أن وصلوا إلى القوة العسكرية والاقتصادية كان لا بد أن يصلوا إلى التحكم السياسي، وأصبحوا سادة الدولة التي استمروا في حكمها ما يقارب ثلاثة قرون خلال الفترة الواقعة بين عامي 648-923هـ/1250-1517م. وقد درج الدارسون لتاريخ هذه الدولة ضمن الإطار الزمني على تقسيم تاريخ دولة المماليك إلى فترتين رئيسيتين، إما على أساس الترتيب الزمني، أو تبعًا لغلبة العرق الحاكم من هؤلاء المماليك، وعلى ذلك عرفت المنطقة الإسلامية في مصر وبلاد الشام وبلاد الحجاز وأجزاء أخرى من أرض الإسلام حكم دولتي المماليك على النحو التالي:

دولة المماليك الأولى:

حكمت خلال الفترة الواقعة بين عامي 648-784هـ/1250-1382م، وعرفت هذه الدولة بأسماء أخرى؛ مثل: دولة المماليك البحرية، أو دولة المماليك التركية. هم ممالك السلطان الصالح نجم الدين أيوب الذين كثر عددهم، وزادت تعدياتهم، فضج منهم السكان، فبنى لهم قلعة في جزيرة الروضة عام 638هـ فعرفوا بالمماليك البحرية، وإن كان هذا الاسم ليس خاصًا بهم؛ إذ كثيرًا ما أطلق على غيرهم بسبب حملهم عن طريق البحر، وإن لحق بهم هذا الاسم فيما بعد وأصبح دلالة عليهم، كما عرفوا أيضًا باسم (الصالحين) نسبة إلى لقب سيدهم الصالح نجم الدين أيوب، وأقل من هذا الاسم أطلق عليهم (النجميون) لاسم السيد نفسه. حكم هؤلاء المماليك البحرية مصر مدة أربع وأربعين ومائة سنة 648-792، وقد تمثل هذا الحكم في أسرتين فقط؛ وهما: أسرة الظاهر بيبرس البندقداري، وقد دام حكمها مدة عشرين سنة (658-678)، وحكم هو وولده، ودام حكمه ثماني عشرة سنة، وحكم ابنه الأول السعيد بركة ما يقرب من سنتين ثم خلق، وحكم ابنه الثاني العادل بدر الدين سلامش عدة أشهر وخلق بعدها. أما الأسرة الثانية فهي أسرة المنصور

قلاوون، وقد استمر أمرها أربع عشرة ومائة سنة (678-792)، وحكم هو وأولاده وأحفاده، لم يتخللها سوى خمس سنوات خرج أمر مصر من أيديهم؛ إذ تسلم العادل كتبغا والمنصور لاجين والمظفر بيبرس الجاشنكير وقد قتل ثلاثتهم، حكم الأولان منهم مدة أربع سنوات 694-698هـ، وحكم الثالث ما يقرب من سنة (708-709).

دولة المماليك الثانية:

حكمت خلال الفترة الزمنية بين عامي 784-923هـ/1382-1517م، وعرفت هذه الدولة بأسماء أخرى؛ مثل: دولة المماليك البرجية، أو دولة المماليك الجراكسة. موطن الجراكسة: هو الأرض المشرفة على البحر الأسود من جهة الشمال الشرقي، ولا تزال تعرف بهذا الاسم إلى هذا اليوم، ويقولون هم عن أرضهم: بلاد الأديغة؛ إذ إن الأديغة هو الاسم الذي يطلقونه على أنفسهم، وتشكل أرضهم الجزء الشمالي الغربي من بلاد القفقاس الممتدة بين بحري الأسود والخزر وكانت تعرف يومذاك باسم (بلاد القفجاق). ولقد حكم المماليك الجراكسة مصر والشام والحجاز مدة تزيد على إحدى وثلاثين ومائة سنة (792-923)، وتعاقب في هذه المدة أكثر من سبعة وعشرين سلطاناً، ولم تزد مدة الحكم على خمسة عشر عاماً إلا لأربعة منهم.

أهم سلاطين العصر المملوكي وعلاقتهم بحكام الحجاز:

على أساس أن بلاد الحجاز رمز ديني تتجه إليه أنظار وأفئدة المسلمين في جميع أرجاء العالم الإسلامي فقد تطلع السلطان الظاهر بيبرس بعد أن أحيا الخلافة العباسية في القاهرة عقب سقوطها في بغداد على أيدي هولاكو المغول إلى أن ييسط نفوذه على بلاد الحجاز وذلك عام 659هـ/ 1261م بإرسال أمير من قبله؛ وهو علم الدين اليغمري؛ لعمارة الحرم النبوي الشريف، ثم أرسل كسوة فاخرة لقبر الرسول الكريم مصحوبة بالشمع والبخور والزيت والطيب كمظهر من مظاهر السيادة المملوكية على تلك الأماكن المقدسة، ومن هنا حرص السلطان بيبرس على تأكيد سيطرته ونفوذه على بلاد الحجاز بالتدخل في النزاعات الداخلية بين أشراف المدينة المنورة، وأصدر أوامره بأن تضرب السكة باسمه؛ وإلا لن يدخل أحد إلى الكعبة المشرفة. هذا بالإضافة إلى خروجه في سنة 767هـ/ 1366م لتأدية فريضة الحج، وتصدق في طريقه بكثير من الصدقات على أهل مكة المكرمة؛ وذلك ترسيخاً لنفوذه ونفوذ المماليك في تلك الأماكن المقدسة. كما أنه عين أميراً من قبله نائباً على مكة؛ وهو الأمير شمس الدين مروان. وبذلك اكتملت منظومة النفوذ المملوكي في بلاد الحجاز بتعيين نائب للسلطان في مكة المكرمة؛ مما يدل على مسعاه للاستيلاء عليها وفرض نفوذه وسيطرته على تلك الأماكن المقدسة.

واستمرت المحاولات المملوكية في السيطرة على بلاد الحجاز في معظم فترات الحكم المملوكي في الديار المصرية؛ خاصة في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون الذي أرسل قوة عسكرية سنة

704هـ/ 1304م على رأسها الأمير بيبرس الجاشنكير الذي قبض على الشريفين أبي الغيث وعطيفة، وعين بدلاً منهما حميضة ورميثة وحملهما إلى القاهرة معه. وكذلك حملة أخرى في سنة 713هـ/ 1313م تحت قيادة الأمير سيف الدين طقصاي الناصري؛ وذلك لظهور الفساد والظلم من قبل حميضة، وبذلك هدأت الأمور بين أشراف مكة. وبهذا يتضح أن سلاطين المماليك كانوا يرسلون الحملات العسكرية لقمع النزاعات الداخلية التي تشب بين أشراف الحجاز. أما في عهد السلطان الظاهر برقوق قد زادت الصلات السياسية بين المماليك في مصر وبين أشراف مكة وذلك بإرسال الرسائل والوفود القادمة من مصر، واستقر الأمن والطمأنينة في عهد الشريف حسن بن عجلان خاصة؛ لاستقرار التجارة ولرواجها في ميناء عدن حتى خففت الرسوم الجمركية على التجار؛ لذا كان السلطان المملوكي يرسل تقليدًا بتولية شريف مكة الحكم، وخير دليل على ذلك: تقليد شريف مكة حسن بن عجلان نيابة السلطنة المملوكية في الأقطار الحجازية من قبل السلطان الناصر فرج بن برقوق، وهذه أول مرة يتولى فيها أحد الأشراف نيابة الأقطار الحجازية من قبل سلطان مصر المملوكية. هذا إلى جانب ازدياد نفوذ المماليك في الأراضي الحجازية، وذلك بعزلهم بعض الأشراف في مكة؛ كما حدث سنة 818هـ/ 1415م عندما عزل السلطان المؤيد شيخ شريفي مكة الشريف بركات والشريف أحمد من إمارة مكة وإصدار مرسوم بتولية غيرهما؛ وهو الشريف رميثة بن محمد بن عجلان.

أما في عهد السلطان الأشرف برسباي فقد تحولت مكة المكرمة إلى ولاية تابعة تبعية تامة لسلطنة المماليك في مصر، وذلك في سنة 827هـ/ 1423م؛ حيث أشرك السلطان مع والي مكة الشريف علي بن عنان بن رميثة أميرًا مملوكيًا في حكمها؛ وهو الأمير قرقماس، تصحبه قوة عسكرية لكي تمكن الأمير الجديد من تولي مهام منصبه، وتفرض سلطة ونفوذ المماليك في الحجاز بالقوة العسكرية، ومنذ تلك الفترة صار لزامًا على أشراف مكة أن يتولوا الحكم فيها مع وجود قوة مملوكية عسكرية. وقد زاد نفوذ سلطان المماليك في الأراضي الحجازية منذ عهد الظاهر جقمق، ففي سنة 845هـ/ 1441م صحب أمير مكة الشريف علي بن حسن بن عجلان من مصر قوة عسكرية على رأسها يشبك الصوفي، مع التزام الشريف بدفع مبلغ معين من المال يقدر بحوالي ثلاثين ألف دينار في مقابل تولية الإمارة، وبذلك صار على شريف مكة أن يدفع مرغماً معينًا من المال كضريبة في مقابل توليه للحكم والإمارة فيها.

بلاد الحجاز في ظل الحكم المملوكي: أهم ولاية العصر المملوكي في بلاد الحجاز:

سيطر أبو عزيز قتادة على مكة مدة تسعة عشر عامًا حتى توفي عام 617هـ فوقع الخلاف بين ولديه حسن وراجح خاصة، وإن كان قد شمل الخلاف أبنائه الآخرين، واستمر هذا الخلاف مدة سنة كاملة، وانتهى بسيطرة الحسن على الوضع مدة عامين، وضاق الأيوبيون ذرعًا بهذا

الخلاف، فأرسلوا جيشًا دخل مكة وفرّ منها الحسن، وأصبح الوضع في مكة تحت إشراف الأيوبيين مدة عشر سنوات (620-630)، ثم إن الشريف راجح بن قتادة قد استعاد شرافة مكة بمساعدة الرسولين، وبقي حتى توفي عام 645، وفي العصر المملوكي خلفه حفيده علي بن قتادة بن راجح، ثم ابنه الحسن، واستمر دعم الرسولين لهما. وتولى شرافة مكة بعد ذلك إدريس بن حسن بن راجح مدة أربع سنوات، وعمه غانم مدة سنتين بعد أن حكم الحجاز سنة واحدة. وتسلم شرافة مكة محمد أبو نهي الأول وعم أبيه إدريس بن قتادة ثلاثة عشر عامًا (654-667)؛ غير أن أبا نهي قد انفرد وحده بالسلطة وعزل إدريس، واتجه نحو الحفصيين في تونس، فخطب لهم؛ إلا أن الظاهر بيبرس -سلطان مصر- قد تمكن من إعادة نفوذ الأشراف له، وسيطرة مصر على مكة والحجاز عامة، وإبعاد الحفصيين، ورجع إدريس بن قتادة يشارك مرة أخرى في شرافة مكة أبا نهي، وما هو إلا عام واحد حتى انفرد أبو نهي بالشرافة وقتل إدريس، وبقي سيد مكة حتى توفي عام (701هـ)؛ أي مدة إحدى وثلاثين سنة، وبذلك بقي شريفًا في مكة أو له الكلمة الأولى مع مشاركة إدريس له مدة سبع وأربعين سنة (654-701)، وخلفه أبناؤه، وزاد الصراع، وتفرقت الكلمة، ووقع القتال بين الإخوة، وقتل بعضهم بعضًا.

وتولى أبو الغوث وأخوه عطيفة شرافة مكة مدة سنتين، ثم نازعهما أخاوهما حميضة ورميثة سنة واحدة، ثم رجع الأولان مدة عشر سنوات، وعاد الآخران مدة سنة واحدة؛ إذ جاء أبو الغوث بقوة من مصر ودخل بها مكة، فهرب منه حميضة ورميثة إلى حلي بن يعقوب في تهامة عسير، واستولى أبو الغيث على مكة، ورجع حميضة عام 715هـ وقتل أخاه أبا الغوث، واستولى على مكة، فغضب سلطان مصر الناصر محمد بن قلاوون، فجهز جيشًا بإمرة عطيفة، فاستولى على مكة، وغادرها حميضة هاربًا نحو الشرق، وذلك بعد أن انفرد رميثة، ثم انفرد حميضة. ولم يطل أمر عطيفة سوى سنة واحدة؛ إذ اضطر إلى أن يتفق مع رميثة ويخالفان حميضة الذي قتل عام 720هـ. وبعد اتفاق دام ثماني عشرة سنة بين عطيفة ورميثة انفرد رميثة مدة ست سنوات؛ إذ اعتزل عام 744هـ وسلّم الأمر لولديه عجلان وثقبة، ولم تمض سنتان حتى عاد رميثة إلى الشرافة وعزل ولديه؛ ولكنه مات بعد عام 746هـ، ورجع عجلان وثقبة، وبعد سنة من اشتراكهما في السلطة وقع الخلاف بينهما مدة أربع سنوات انتهى بالاتفاق مدة اثني عشر عامًا، فانفرد بعد ذلك عجلان مدة سنة بعد وفاة أخيه ثقبة؛ حيث لحقه، وقام بأمر الشرافة أحمد بن عجلان بعد مرور سبع سنوات بعد الصراع بينه وبين أولاد عمه حسن بن ثقبة وعنان بن مغامس، واستمر هذا النزاع أربعة أعوام انتهى بموت أحمد بن عجلان، فقام بعده ابنه محمد مدة مائة يوم فقط مع استمرار الخلاف الذي كانت نتيجته إقصاء محمد بن أحمد بن عجلان واشتراك عنان بن مغامس وعلي بن عجلان بالشرافة، ثم انفرد علي مدة سنتين، وعنان مدة سنتين، وعاد بعدها علي مدة ثلاث سنوات توفي إثرها، وخلفه ابنه حسن وبقي مدة إحدى وثلاثين سنة (797-829)، وقد عزل وأعيد خلالها مرتين.

وبعده جاء ابنه بركات فحكم ست عشرة سنة، ثم عزل، وتولى مكانه أخوه علي عدة أشهر فعزل، وأعيد بركات عدة أشهر أيضًا فعزل، ونُصب أخوهما الثالث أبو القاسم خمس سنوات، ثم أعيد بركات مرة ثالثة بحكم ثمانية أعوام توفي إثرها، وقام بعده ابنه محمد فبقي في منصبه مدة أربع وأربعين سنة (859-903)، ويبدو أن وضع الشرافة قد استقر في هذه المرحلة، وخلفه ابنه بركات الثاني، وبعد أربع سنوات عاد الصراع، فخلع بركات الثاني عام 907، وأخذ المنصب أخوه هزاع؛ ولكن لم يبق سوى سنة واحدة؛ إذ رجع بركات الثاني واستقر الوضع له (908-931)، وفي أيامه جاء العثمانيون فاستقبلهم، وأرسل ابنه محمدًا أبا نهي الثاني عام 923هـ إلى مصر؛ حيث بايع السلطان العثماني سليمًا الأول وسلم مفاتيح الحرمين الشريفين، وفي أيامه انتهت هذه المرحلة مع مجيء العثمانيين.

نظام الحكم المملوكي وطرق تداول الحكم في بلاد الحجاز:

مما تميزت به الدولة المملوكية: أنها دولة كانت قائمة على الحكم العسكري؛ حيث كان سلاطين المماليك في الأصل من كبار أمراء الجيش يختارهم الأمراء من بينهم، وكان هؤلاء يصلون إلى القاهرة صبيًا نتيجة للأسر في الحرب، أو الشراء من التجار، أو هدايا من دول صديقة أو حليفة، أو رسماً مقررًا على دولة خاضعة، وفي القاهرة كانوا يخضعون لتربية دينية وأخرى عسكرية حتى ينتهي تدريبهم، فينتقل المملوك من مرتبة لأخرى حتى يتحرر ويصبح من الأمراء، ويسمح له بامتلاك عدد من المماليك يتناسب مع درجته أو مرتبته. ولما كان السلاطين المماليك ممن تولى الوظائف العسكرية فإن ذلك كان له أكبر الأثر على سياستهم في التعيين في الوظائف؛ لا سيما في مكة المكرمة التي كانت تتمتع بمكانتها العظمى في العالم الإسلامي، وكانت تابعة للحكم المملوكي آنذاك؛ من أجل ذلك فقد حرص سلاطين المماليك على أن يتولوا التعيين والعزل في الوظائف الدينية أو الإدارية أو التجارية فضلًا عن العسكرية لأمرًا مماليك عسكريين بمختلف الرتب على الرغم من أن طبيعة هذه الوظائف تتطلب أن يكون صاحبها على قدر كبير من العلم كالوظائف الدينية، أو ذا معرفة بالجانب الإداري كالوظائف الإدارية، أو ذا معرفة بالجانب التجاري، ولا تتطلب أن يكون متوليها من العسكريين، وقد ظهر ذلك جليًا في العصر المملوكي الثاني الذي شهد ازدهار جده الميناء الرئيس لمكة المكرمة وازدياد أهميتها؛ حيث أصبحت جده تحقق عوائد مالية للدولة المملوكية، فكانت السلطة ترسل هؤلاء العسكريين لحفظ الأمن، ولفرض سيطرتها على النواحي المختلفة في مكة، فتوليهم مهام مؤقتة؛ منها: أمنية، أو معمارية، أو إدارية، ثم يعود هؤلاء العسكريون بعد ذلك إلى القاهرة بعد إتمام المهام الموكلة إليهم، واستمر ذلك حتى نهاية العصر المملوكي.

وقد قسمت فئات العسكريين المماليك الوافدين إلى مكة المكرمة إلى فئتين؛ هما: أمراء على أربع طبقات :

الطبقة الأولى: أمراء المئين مقدمو الألوف، عدة كل منهم مائة فارس.

الطبقة الثانية: أمراء الطبلخاناه، وعدة كل منهم أربعون فارسًا، وقد يزيد بعضهم على ذلك إلى سبعين فارسًا أو ثمانين فارسًا، ولا تكون الطبلخاناه لأقل من أربعين فارسًا.

الطبقة الثالثة: من أمراء العشرات، وعدة كل واحد منهم عشرة فوارس، وربما كان فيهم من له عشرون فارسًا، ولا يعد إلا في أمراء العشرات، وهذه الطبقة لا ضابط لعدد أمرائها؛ بل تزيد وتنقص، ومن هذه الطبقة يكون صغار الولاة ونحوهم من أرباب الوظائف.

الطبقة الرابعة: أمراء الخمسات، وهم أقل من القليل؛ خصوصًا بالديار المصرية، وأكثر ما يقع ذلك في أولاد الأمراء المندرجين بالوفاة رعاية لسلفهم، وهم في الحقيقة كأكابر الجنود.

أما النوع الثاني: فالأجناد، وهم على طبقتين؛ هما:

الطبقة الأولى: المماليك السلطانية، وهم أعظم الأجناد شأنًا، وأرفعهم قدرًا، وأشدهم قربًا للسلطان، وأوفرهم إقطاعًا، ومنهم تؤمر الأمراء رتبة بعد رتبة، وهم في العدة بحسب ما يؤثره السلطان من الكثرة والقلة.

الطبقة الثانية: هم أجناد الحلقة، وهم عدد جم وخلق كثير، ولكل أربعين نفسًا منهم مقدم منهم، ليس له حكم عليهم إلا إذا خرج العسكر كانت موافقهم معه، وترتيبهم في موقفهم إليه.

أما عن فئة الأمراء العسكريين فقد كانت ترسلهم السلطة إلى مكة المكرمة بمختلف رتبهم لتولي الوظائف، أو للقيام بمهام مؤقتة، ثم يعودون لبلادهم بعد إتمام المهام الموكلة إليهم، ومن أهم الوظائف التي أضيفت للعسكريين المماليك: الحسبة، فقد كانت في العصر المملوكي الثاني مضافة لباشية مكة؛ حيث تقلد عدد من الأمراء الأتراك منصب الحسبة منذ عام 850هـ/1446م، فكان مقدم المماليك السلطانية المجاورين بمكة للمحافظة على الأمن فيها يجمع بين باشية أو إمارة أو مشيخة المجاورين حتى أيام السلطان الغوري، وبالتحديد إلى ربيع الآخر سنة 921هـ/1515م؛ حيث فصلت الحسبة عن الباشية (باشية مكة)، فأصبح السلطان يعين أميرًا من المماليك ليتولى الباشية، كما كان يقرر أميرًا آخر من أرباب السيوف أيضًا للنظر في الحسبة بمكة. ووظيفة ناظر الحرم التي كانت تسند في الغالب للقضاة؛ إلا أنها في بعض الأحيان أسندت لأمراء عسكريين من أمراء العشرات أو الأمراء الراكزين، إضافة لوظيفة ناظر جدة، وهي من الوظائف الهامة التي استحدثت في العصر الأيوبي واستمرت حتى العصر المملوكي، وكان التعيين فيها من قبل الأشراف حتى عصر برسباي سنة 828هـ/1424م، فقد أصبح ناظر جدة وظيفة سلطانية يخلع على متوليها، فقد عظم أمر ميناء جدة الذي يجلب منه لدولة المماليك الرسوم والعشور والمكوس المفروضة على السفن التجارية؛ مما جعل السلاطين المماليك يهتمون بهذا الثغر ويولون عليه نائبًا عن

السلطة شريطة الولاء، كما كان من مهامه: إلزام التجار بدفع رسوم إضافية كانت تدفع رواتب للموظفين الذين كانوا يساعدون ناظر جدة في عمله؛ مثل: الشاد، والصيرفي، والقباني، وغيرهم من الأعيان، وأطلق على هذا النائب (ناظر جدة) أو (ناظر الخاص)، وكان يعين في هذه الوظيفة كبار الموظفين المدنيين وخاصة القضاة، واستمر الأمر كذلك حتى عام 836هـ/ 1432م؛ إذ أصبح يتولاها أحد الأمراء المماليك. ووظيفة شاد العمائر، وصاحب هذه الوظيفة من أمراء العشرات، وكان يتولى الإشراف على العمائر السلطانية، وينفذ رغبة السلطان فيما يحدث أو يجدد من المنازل أو القصور والأسوار والمساجد وغير ذلك، فيأتي صاحب هذه الوظيفة من بلاده مؤقتًا للقيام بالعمارة المطلوبة، وغالبًا ما يأتي قبل الحج؛ وذلك للعمارة وترميم ما يحتاج إلى ذلك، وفي بعض الأحيان يتأخر إلى ما بعد رحيل الحاج إذا طرأ عمل يدعو إلى ذلك؛ كما حدث في سنة 803هـ/ 1400م عندما رسم السلطان لبيسقى الشيشي أمير الركب الأول أن يقيم بعد الحج ليتولى عمارة ما احترق من المسجد الحرام. كما كان من مهام شاد العمارة: متابعة أعمال المهندسين والبنائين والعمال، والإشراف عليهم، وصرف مرتباتهم. وتعد وظيفة شاد العمارة مكملًا لوظيفة ناظر الحرم؛ حيث إن ناظر الحرم عليه الإشراف على الإصلاحات المتعلقة بالحرم أو الكعبة أو المشاعر؛ من بناء أو ترميم أو تعمير، ووظيفته مختصة بالجانب الإداري، بينما شاد العمائر يقوم بعمارة ما يشير إليه ناظر الحرم مما يحتاج إلى إصلاح، ويقوم الشاد بذلك بمرسوم من السلطان. ووظيفة شاد جدة تعتبر من الوظائف المستحدثة في العصر المملوكي، ويطلق على متوليها (شاد جدة) أو (شاد ديوان جدة)؛ حيث يتولى صاحب هذه الوظيفة استخلاص ما يتقرر على الطوائف والأفراد من المعاملات المالية من حيث التحصيل والصرف، كما يطلق (شاد) على الشخص الذي يفتش على الدواوين ويراجع حساباتها، ويتحتم على متولي هذه الوظيفة أن يتوجه كل عام إلى جدة؛ حيث لا بد له من الحضور في موسم الهندي، وفي مواسم الحج والعمرة؛ إذ تصل مراكب الحجاج والمعتمرين وقوافل التجار من شتى أنحاء العالم الإسلامي، فكان يأخذ العشور من التجار، ويضيق على أمير مكة المكرمة وعلى التجار، فيأمر التجار بعدم السفر إلى الشام والسير إلى مصر مع الحجاج لأخذ المكس من الجميع، وكان مقدار المكس الذي يؤخذ من التجار 10% من قيمة ما يحملونه معهم من البضائع، وكانت هذه المكوس من نصيب شريف مكة المكرمة، وهو الذي يشرف عليها؛ لكن تغير الوضع في عهد السلطان برسباي وصار السلطان المملوكي شريكًا له فيها. ووظيفة الأمير الراكز -وهو رئيس العسكر وقائدهم- من الوظائف الهامة التي استحدثت في العصر المملوكي زمن الظاهر بيبرس وتحديداً سنة 667هـ/ 1268م، وكان يتولاها أحد أمراء المئات، أو أمراء العشرات، أو أمراء الطبلخاناه، وأضحت هذه الوظيفة في العصر المملوكي -تحديداً في العصر الجركسي- يقيم صاحبها بصفة دائمة في مكة، ويكون عونًا وسندًا لشريف مكة في تثبيت سلطانه وحكمه، ويساعده في إدارة البلاد واتخاذ التدابير والقرارات اللازمة، ويمنع الاقتتال بين الأشراف على شرافة مكة، والمساعدة في تأديب الخارجين. وكان صاحب هذه الوظيفة يأتي من مصر بقواته، وكانت هذه القوات صغيرة حيث كان يتألف من مائة من الأجناد مرافقًا لركب الحاج، وإذا استبدل بأخر يغادر الأول مع الحاج، فقد

أدركت السلطة المملوكية ضرورة وجود قوات حربية مملوكية تقيم بمكة بصفة دائمة للحفاظ على أمنها؛ وليست مؤقتة تعود بعد إنهاء الاضطرابات؛ لذلك تسمى أمير الترك بالأمير الراكز؛ إشارة إلى الإقامة الدائمة بمكة، فإن غادرها أمير الترك لا بد أن يكون وصل أمير آخر يحل محله، واستمرت حتى نهاية العصر المملوكي.

ومن أصحاب الوظائف العسكرية الذين وفدوا على مكة: من يطلق عليهم الأعوان والأجناد التابعون للأمراء العسكريين؛ ومنهم: المباشر، وهو الموظف الذي كان يكلف بإدارة الأعمال والإشراف على تنفيذها، وإجراء المبيعات والمشتريات المتعلقة بها، واستخدام عمالها، ويطلق على الموظفين بالدواوين (مباشرون)، كما أطلق (المباشرون) على الموظفين الإداريين الذين كانوا يتولون وظائف متنوعة تتعلق بديوان جدة؛ من ناظر، وشاد، ومباشر، ويعين المباشرون بمرسوم سلطاني يتضمن الإخبار بمجيء المباشرين، وخلعه للأمير والقاضي. وقد ورد أن هؤلاء المباشرين في أواخر العصر المملوكي من ضمن أعوان الأمير الراكز إلى جانب الخازندار، والدوادار، والمقدم، وكانوا يتبعون للأمير الراكز، ويتولون تنفيذ أوامره، وتحقيق المهام الموكلة إليه من قبل السلطان أو الشريف حاكم مكة المكرمة.

وقد خضعت ترقية المماليك السلطانية في وظائف الدولة وما يتبعها من الانتقال من رتبة إلى أخرى لاعتبارات مختلفة؛ منها ما يلي:

1. علاقة المملوك بالسلطان: فالخاصكية - وهم الصفوة - أسرع المماليك السلطانية في الترقية، ومن الأدلة على مكانة الخاصكية: أن السلطان إذا غضب على أحد منهم رده إلى المماليك السلطانية، فلا يستطيع استعادة ثقة السلطان إلا بمجهود كبير، فالسلطان برسباي لم يسمح برجوع تغري برمش الجلالي إلى موضعه بين الخاصكية إلا بسفارة نائب حلب ورجائه.
2. العصبية والجنسية: وقد تجلت أهمية هذه القاعدة منذ أخذ نفوذ البرجية أو الجراكسة يشتد بعد عودة السلطان الناصر محمد بن قلاوون إلى السلطنة مرة ثانية؛ إذ قويت شوكتهم بمصر وصارت لهم الحميات الكثيرة، وتردد إليهم الناس في الأشغال، وقام بأمرهم الأمير بيبرس الجاشنكير، فأمر عدة منهم وصار قبائله، وازداد شأن صلة القرابة في دولة الجراكسة، فأصبح القفز إلى الرتب العليا دفعة واحدة أمرًا مألوفًا.
3. من الاعتبارات التي لها أهميتها في الترقية: ما يرتبط به المماليك معًا من صلات الزمالة في الرق والعنق والعمل والخدمة، فيطلق على هؤلاء الرفقاء (خداشية) أو (خشداشية). وأثرت هذه الرابطة في اختيار السلاطين، وإذا كان من المعروف أن السلطان من السلاطين اختير لقوته أو ذكائه أو دهائه أو جمال صورته فينبغي أن يضاف إلى هذه العوامل كثرة خشداشيته أو مكانته الخاصة بينهم كذلك، فإذا ما تولى السلطان الحكم عمل للخشداشية كل حساب؛ ومن

الأمثلة على ذلك: ما اشتهر به السلطان أيبك من المدارة لخشداشيته والصبر الطويل على مناوأتهم له وسوء أخلاقهم.

4. اجتهاد ذوي النفوذ والسلطان في الدولة في ترقية من يمت إليهم من المماليك بصلة من الصلات: نال خشقدم بن عبد الله الناصري المؤيدي إمرة عشرة زمن السلطان جقمق بسفارة الأمير تغري بردي البكلمش الدودار لسابق معرفته به أثناء خدمتهما معًا عند السلطان شيخ. وأنعم الأتابك جقمق مدبر مملكة العزيز يوسف بن المؤيد شيخ على قاني باي بن عبد الله الجركسي بإمرة عشرة لكونه من ممالك أخيث الأمير جاركس القاسمي المصارع.

السلطة السياسية في الحجاز وأثرها على الأوضاع الاجتماعية: الألقاب السياسية وطرق تداول الحكم في الحجاز:

هناك مجموعة من الألقاب السياسية ونوع الحكم والوزارات أثناء حكم المماليك كما ذكرها المقريزي في كتابه (المواعظ والاعتبار) على النحو التالي:

1. نظر الدولة:

هذه الوظيفة يقال لمتوليها: (ناظر النظار)، ويقال له: (ناظر المال)، وهو يُعرف اليوم بناظر الدولة، وتلي رتبته رتبة الوزارة، فإذا غاب الوزير وتعطلت الوزارة من وزير قام ناظر الدولة بتدبير الدولة، وتقدم إلى شاد الدواوين بتحصيل الأموال وصرفها في النفقات والكلف. واقتصر الملك الناصر محمد بن قلاوون على ناظر الدولة أعوامًا من غير تولية وزير، ومشى أمور الدولة على ذلك حتى مات. ولا بد أن يكون مع ناظر الدولة مستوفون يضبطون كليات المملكة وجزئياتها، ورأس المستوفين مستوفي الصحة، وهو يتحدث في سائر المملكة، ويكتب مراسيم يعلم عليها السلطان، فتكون تارة بما يُعمل في البلاد، وتارة بالإطلاقات، وتارة باستخدام كتاب في صغار الأعمال، ومن هذا النحو ما يجري مجراه.

2. ديوان النظر:

هي وظيفة جليلة تلي نظر الدولة، وبقية المستوفين كل منهم حديثه مقيد لا يتعدى حديثه قطرًا من أقطار المملكة، وهذا الديوان -أعني ديوان النظر- هو أرفع دواوين المال، وفيه تثبت التواقيع والمراسيم السلطانية، وكل ديوان من دواوين المال إنما هو فرع هذا الديوان، وإليه يرفع حسابه، وتتناهى أسبابه، وإليه يرجع أمر الاستيثار الذي يشتمل على أرزاق ذوي الأقالم وغيرهم. وكانت أرزاق ذوي الأقالم مشاهرة من مبالغ عين وغلة، وكان لأعيانهم الرواتب الجارية في اليوم من اللحم بتوابله أو غير توابله والخبز والعليق لدوابهم، وكان لأكابرهم السكر والشمع والزيت والكسوة في كل سنة والأضحية، وفي شهر رمضان السكر والحلوى، وأكثرهم نصيبًا الوزير، وكان معلومه في الشهر

مائتين وخمسين دينارًا جيشية مع الأصناف المذكورة والغلة وتبلغ نظير المعلوم. ثم ما دون ذلك من المعلوم لمن عدا الوزير وما دون دونه، وكان معلوم القضاة والعلماء أكثره خمسون دينارًا في كل شهر مضافًا لما بيدهم من المدارس التي يستدرون من أوقافها، وكان أيضًا يُصرف على سبيل الصدقات الجارية والرواتب الدارة على جهات ما بين مبلغ وغلة وخبز ولحم وزيت وكسوة وشعير، هذا سوى الأرض من النواحي التي يعرف المرتب عليها بالرزق الإحباسية، وكانوا يتوارثون هذه المرتبات ابتداءً عن أب، ويرثها الآخر عن أخيه، وابن العم عن ابن العم.

3. نظر البيوت:

من الوظائف الجليلة، وهي وظيفة متوليها منوط بالأستادار، فكل ما يتحدث فيه أستاذار السلطان فإنه يشاركه في التحدث، وهذا كان أيام كون الأستادار ونظيره لا يتعدى بيوت السلطان وما تقدم ذكره، فأما منذ عظيم قدر الأستادار ونفذت كلمته في جمهور أموال الدولة فإن نظر البيوت اليوم شيء لا معنى له.

4. نظر بيت المال:

وظيفة جليلة معتبرة، وموضع متوليها: التحدث في حمول المملكة بأنحائها كافة إلى بيت المال بقلعة الجبل، وفي صرف ما ينصرف منه تارة بالوزن، وتارة بالتسبيب بالأقلام. وكان يصعد ناظر بيت المال ومعه شهود بيت المال وصيرفي بيت المال وكاتب المال إلى قلعة الجبل ويجلس في بيت المال فيكون له هناك أمر ونهي وحال جليلة؛ لكثرة الحمول الواردة وخروج الأموال المصروفة في الرواتب لأهل الدولة، وكانت أمرًا عظيمًا؛ بحيث إنها بلغت في السنة نحو أربعمئة ألف دينار. وكان لا يلي نظر بيت المال إلا من هو من ذوي العدالات المبرزة، ثم تلاشى المال وبيت المال وذهب الاسم والمسمى، ولا يعرف اليوم بيت المال من القلعة، ولا يدري ناظر بيت المال من هو.

5. نظر الإصطبلات:

وظيفة جليلة، موضعها: الحديث في أموال الإصطبلات والمناخات وعليقها، وأرزاق من فيها من المستخدمين، وما بها من الاستعمالات والإطلاق، وكل ما يتتبع لها أو يتتبع بها. وأول من استحدثها الملك الناصر محمد بن قلاوون.

6. نظر الجيش:

قد تقدم أنه كان يجلس بالقلعة دواوين الجيش في أيام الموكب، وتقدم في ذكر الإقطاعات والنيابة ما يدل على حال متولي نظر الجيش، ولا بد مع ناظر الجيش أن يكون من المستوفين من يضبط كليات المملكة وجزيئاتها في الإقطاعات وغيرها.

7. نظر الخاص:

هذه الوظيفة تتعلق بما هو خاص بأموال السلطان، والقيام بأخذ رأيه فيها، ويكون صاحب هذه الوظيفة هو الوزير؛ لقربه من السلطان وزيادة تصرفه.

وقد قسم ابن فضل الله العمري المجتمع إلى خمس فئات على أساس الوظائف الإدارية التي كان يتولّاها أصحاب تلك الفئات على النحو التالي:

الفئة الأولى: تتألف من كبار موظفي الدولة، وسماهم: "ذوي السيوف"؛ أي المماليك أنفسهم، وهم الفئة الأساسية في المجتمع، وكان هؤلاء يتولّون الوظائف الكبرى والمهمّة في الدولة؛ كالولاية، ونقابة الجيوش، وإمرة السلاح، والدوادرية، والحجوبية.

الفئة الثانية: تتألف من ذوي الأقلام، وهم أصحاب الوظائف الكبيرة في الدولة أيضًا؛ كالوزارة، وكتابة السر، ونظر الجيش، ونظر الأموال، ونظر الخزانة.

الفئة الثالثة: تتألف من ذوي العلم؛ أي العلماء الذين اختصّوا بوظائف القضاء، والخطابة، والحسبة، ووكالة بيت المال.

الفئة الرابعة: مؤلفة من التجّار.

الفئة الخامسة: عامة الناس.

1. التركيبة الإدارية:

كان مصطلح (السلطان) و(السلطنة) لقبًا استخدمه المماليك بعد الأيوبيين، وتلقب السلاطين المماليك بعدة ألقاب؛ مثل: "سلطان الإسلام والمسلمين"، و"أمير المؤمنين"، وهي محاولة لإضفاء صفة شرعية على حكمهم، وكان البلاط السلطاني يضم عدة موظفين يتبعون السلطان مع أوجه الترف بالبلاط والأبهة والبذخ والقصور والتقاليد، وكان يدير البلاط السلطاني عدد كبير من الأشخاص والموظفين والرجال والجواري والمماليك بدرجات وظيفية مختلفة، وأغلبهم من الترك؛ ومن أهم هؤلاء الموظفين:

2. الإستادار:

هو اسم مركب من كلمتين فارسيتين (السيد) أو (الكبير)، و(دار) أي الممسك، فالمقصود من الكلمة: الذي يتولى قبض المال. وهو أكبر موظفي السلطان والقصر السلطاني، ويشرف على شؤون البيوت السلطانية في كل شيء، وله مطلق الحق في التصرف والحصول على الاحتياجات من النفقات والكسوة.

2. الخازندار:

اسم مركب من كلمتين عربية؛ وهما: (خزانة) أي ما يخزن فيه، وفارسية (دار)، فيكون ممسك الخزانة، وهو المشرف على خزائن السلطان من نقد وأمتعة، ويحفظ ما يأمر به الإستادار ويجلبه إلى البيوت السلطانية من المؤن والكسوة وغيرها، وهو مدير مخازن السلطانية من القماش والذهب والحريير، وضبط الواردات والصادرات، وتوزيع الأموال على الفقراء عند ركوب السلطان في مركبه.

3. المهمندار:

كلمتان فارسيتان: (المهمن) الضيف، و(دار) الممسك، فيكون بذلك صاحب استقبال السفراء للبلاط السلطاني الذين يفدون للسلطان، ويُنزل كلاً منهم في المكان اللائق في دار الضيافة، وتعيين من يقوم بخدمته وما يحتاج إليه.

4. الجاشنكير:

اسم من كلمتين فارسيتين: (جاشن) الذوق، و(كير) المتعاطي، فيكون الجاشنكير: الذي يتذوق، وكانت وظيفته تذوق الطعام والشراب قبل تقديمه للسلطان؛ خوفاً من السم أن يُدس له في الطعام، ويشرف أيضاً على (الأسمطة)، ويعد السماط في الولائم الكبيرة السلطانية، ويتمتع بمكانة سامية عند السلطان، وله نفوذ وشهرة.

5. إستادار الصحبة:

هو الشخص الذي يشرف على المطبخ السلطاني وموظفيه، ويتعامل مع السلطان فيما يخص الأطعمة ومطابخه، ويسير أمام الطعام حتى يوضع على المائدة السلطانية، ويقف بجانب السماط، ويشرف على احتياجات السلطان من الأدوية والعقاقير والأطباء.

6. الزمام دار:

كلمتان فارسيتان: (النساء)، و(الدار)، أي ممسك النساء، ويشرف الزمام دار على شؤون الحريم السلطاني، وهو رئيس الخدم المكلفين بالإشراف على ستارة السلطان.

7. البندقدار:

كلمتان فارسيتان: (بندق)، و(دار)، وهو حامل البندق، وهو يحمل جرار البندق خلف السلطان عند خروجه للسلطان، وهو الذي يرمي بقوس باسم قوس البندق.

8. أمير آخور:

كلمتان: (أمير)، و(آخور)، معناها: المذود أو المعلق؛ أي أمير المذود الذي تأكل فيه الخيل أو أمير المعلق، وهي من الوظائف الكبرى في البلاط السلطاني؛ لأهمية الفروسية في حياة المماليك، وأنشأها الظاهر بيبرس، وهي وظيفة من يدير الإصطبلات.

9. الخوان سلا:

مكونة من كلمتين: (خوان) وهو ما يؤكل عليه، و(سلا) المقدم، ويكون معنى الخوان سلا: مقدم الخوان، وعمله: إعداد الموائد السلطانية وتنظيمها والخدمة مع رجاله عليها أثناء الطعام، ويستولي أمر مد السماط في وظيفته باسم (الساقى)، وكان يتولى مد السماط الخاص بالسلطان وتقطيع اللحم وسقي الشراب بعد الطعام، ويساعده "المركدار" يتصدى لخدمة المطبخ وموجوداته وحفظها، ولكثرة إعطائه لمرق الطعام عند رفع الخوان.

10. البازدار:

هو يحمل طيور الصيد من الجوارح - وخاصة الباز - للسلطان.

11. الشمقدار:

هو الذي يحمل نعال السلطان.

12. الجاندار:

هو الذي يستأذن على دخول الأمراء للخدمة السلطانية، ويدخل أمامهم إلى السلطان.

13. الجمدار:

هو الذي يمشي في المواكب السلطانية عن يمين السلطان حاملاً دبوساً له رأس ضخمة مذهب، على أن يتجه نظره إلى السلطان من أول خروج الموكب حتى انتهائه.

أما الهيكل الإداري للسلطنة فيتكون من كبار الموظفين الإداريين الذي ساعدوا السلطان في شؤون الحكم والإدارة؛ ومن أشهرهم:

1. نائب السلطنة:

صاحب هذه الوظيفة هو الوكيل عن السلطان وساعده الأيمن في تصريف شؤون الدولة، وكان

بمَثابة السلطان الثاني، وكان يشترك مع السلطان في إصدار القرارات ومنح ألقاب الإمارة وتوزيع الإقطاعات، وتعيين كبار الموظفين والأمراء المماليك في المناصب، وتعيين الوظائف المختلفة. ويعرض النائب على السلطان كشفاً بالأسماء الذي يرشحهم لنيل الوظائف، ويقوم النائب بتوقيع المراسيم والمنشورات وتنفيذ القوانين، ويركب رأس فرق الجيش في المواكب الرسمية يحيط به الأمراء عند دخوله وخروجه من قصر السلطان، وكان يلقب بـ "كافل المملكة الشريفة الإسلامية"، ولقب بـ "ملك الأمراء"، وكانت نيابة السلطنة نوعين في عصر المماليك؛ هما: "نائب الحضرة" وينوب عن السلطان أثناء وجوده وإقامته في مصر، و"نائب الغيبة" أقل درجة وينوب عن السلطان أثناء غيبته في حرب وحج.

2. الأتابك:

القائد العام للجيش في الدولة المملوكية، ولقب (أتابك) يطلق عند السلاجقة على الوصي أو المزلي؛ ولكن في عصر المماليك أخذ يطلق على قائد الجيش أو العساكر، وهو أتابك العساكر، وغالبًا ما استأثر الأتابك على السلطنة ووقع السلطان تحت سلطته الفعلية مثلما حصل بين الناصر محمد وكتبغا.

3. الوزير:

أصبح نائب السلطنة محل الوزير في السلطة كقوة ونفوذ، ولم يترك الأول للوزير الكثير من النفوذ، وأصبحت وظيفته تنفيذ تعليمات السلطان ونائب السلطنة والأشراف على الشؤون المالية في الدولة والاشتراك مع ناظر الدولة. وكان السلطان يعين أحيانًا وزيرين؛ الأول: "وزير الصحة" وهو وزير يتنقل ويرافق السلطان في أسفاره وحروبه؛ ليقوم بمهام الوزير ويصرف شؤون الوزير، والثاني: "الوزير" من أصحاب السيوف والقوة، ويحضر مجالس السلطان، ويصرف أمور السلطنة. وكان منصب الوزارة متغيرًا بحكم تغير وعدم استقرار الأوضاع، وعدم وضوح سلطة وقوة ونفوذ السلاطين.

4. الولاة:

يدير الولاة جهاز الدولة المملوكي، ويختار هؤلاء الولاة من بين الأمراء ليقوموا بوظيفة القائم بأمر الولاية، وأكبر ولاية المماليك هو والي القاهرة والمشرف على العاصمة وحاميها. ويقوم الولاة بمراقبة أبواب المدن وحماية أهلها من الفاسدين والعاثين، ويكتب له مرسوم بالولاية.

أما الدواوين فهي عماد الجهاز الإداري المملوكي، وتعتمد عليه مرافق الإدارة المختلفة؛ وأهمها:

1. ديوان الجيش:

من أهم الدواوين المملوكية؛ لأن له علاقة بالنشأة العسكرية، واشتهروا بالفروسية وركوب الخيل واستخدام الأسلحة، وتألّف الجيش من المماليك السلطانية الذين يجلبهم السلطان القائم إلى مصر ويعرفون باسم (الأجلاّب) أو (الأحداث). ثم فرق أجناد الحلقة؛ وهم: المماليك السلاطين والأمراء السابقون وأولادهم، ثم مماليك الأمراء الذين تم شراؤهم وتعهدهم بالتربية والعناية، ثم أولاد الناس، وشملت أبناء أمراء المماليك فحسب، وهي نوع من الاحتياطي الحربي وتدعى إلى الحرب والسلاح عند حدوث خطر خارجي. ويشرف هذا الديوان على جميع الوحدات السابقة في حفظ الأوراق والأسماء والمهام، وتسجيل الإقطاعات والمساحات وأنواعها، ونفقات هؤلاء الجنود. ويرأس ديوان الجيش موظف كبير هو "ناظر الجيش"، وهي أهم وظائف الدولة، ويصدر أوامره بتدوين كل ما يتعلق بهذه الإقطاعات في سجل خاص ويستشير السلطان في شؤونها، ويساعد ناظر الجيش موظفون كبار.

2. ديوان الإنشاء:

أهم الدواوين، ويوجد في القلعة، وله قاعة الإنشاء المخصصة له، ورئيسه من رجال القلعة من المصريين ويلقب بصاحب الإنشاء، أو كاتم السر، أو كاتب السر؛ لأنه يكتُم أسرار الدولة. ووظيفة هذا الديوان: هي تبادل المكاتبات الرسمية الخاصة للدولة، وهي ترد للسلطان من الدول المختلفة، والرد عليها، وإعداد الرسائل والخطابات التي يبعث بها السلطان إلى الأمراء والمملوك. ومن صفات صاحب ديوان الإنشاء: أن يكون حرّاً وعاقلاً وأديباً وفقهياً وعالمياً وأميناً، وحاد الذهن، وقوي النفس، وحلو اللسان. وهو يقف في مقدمة رجال الدولة ممن هم على دراية واسعة بأمور السياسة العليا للدولة؛ بحكم قربه من السلاطين والوزير، وإطلاعه على الأخبار والأسرار والأمور السرية.

3. ديوان الأحباس (الأوقاف):

هو دائرة أوقاف يشرف صاحبها على المساجد والجوامع والربط والزوايا والعقارات المحبوسة عليها، ويقوم برعاية المؤسسات الخيرية والدينية، ويشرف على الأراضي والعقارات الموقوفة عليها، والإحسان للفقراء والمعوزين وطلبة العلم.

4. ديوان النظر:

من أهم دواوين الدولة، ويشبه وزارة المالية حالياً، واختص هذا الديوان بمراقبة حسابات الدولة والإشراف على إيراداتها ومصروفاتها، وصرف مرتبات الموظفين؛ سواء ما يصرف نقدًا أو عينًا من

غلات ولحوم. ومقر الديوان في القلعة يسمى "بيت المال"، أو "ديوان نظر الدولة"، ويشرف على هذا الديوان موظف كبير أطلق عليه اسم "ناظر المال"، أو "ناظر النظارة"، أو "الصاحب الشريف"، أو "ناظر الدواوين"، وهو موظف عمومًا يساعد الوزير في تصريف شؤون الدولة.

5. ديوان الخاص:

نشأ الديوان في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون عام 27هـ/1327م، وهو ديوان يختص بشؤون السلطان المالية، وعُرف بـ "ديوان الخاص"، وتولى الإشراف عليه موظف كبير مسؤول أطلق عليه "الناظر الخاص". وكان يساعد ناظر الخاص في إدارة شؤون هذا الديوان موظفون ممثلون لموظفي ديوان النظر، وأهم هؤلاء الموظفين: مستوفي الخاص، ويتولى الإشراف على الخزانة السلطانية، ومقرها في القلعة. ويتولى ناظر الخاص الإنفاق على شراء اللحوم والأكسية لموظفي القصر السلطاني وكبار رجال الدولة ونواب السلطنة في الشام والقضاة والأمراء والمماليك السلطانية.

6. القضاء والمظالم:

يُشرف على شؤون القضاء والمظالم، واهتم بذلك السلاطين المماليك اهتمامًا بالغًا، وأدخل الظاهر بـيرس النظام القضائي بسبب عدم ترك قاضي القضاة الشافعية يتحكم وحده في جميع الشؤون القضائية، وعُين عام 1265م أربعة من قضاة القضاة يمثلون المذاهب الأربعة، ويشرف قاضي القضاة الشافعي على أحوال اليتامى والأوقاف وقضايا بيت المال.

أثر الأوضاع السياسية على الأحوال الاجتماعية والأمنية:

من المعروف أن المجتمعات التي عاشت تحت ظل حكم سلاطين المماليك في الحجاز قد شهدت تدفق أعداد ضخمة من الرقيق بوجه عام، والجواري والعبيد السود بوجه خاص؛ نتيجة عاملين مهمين؛ وهما: تغلغل طبقة المماليك، والحروب الصليبية 490-690هـ/1079-1291م وما لها من نتائج في ازدهار العلاقات التجارية بين الشرق والغرب، وما تحقق فيها من ثروات طائلة للشرق والغرب على السود كثرة عديدة في المجتمعات؛ بحيث لا نغالي إذا قلنا: إنه قل أن تجد دارًا إلا وبها عدد من الجواري والعبيد السود؛ بدليل ما قامت به السلطات المملوكية من تعيين ضامن عليه مال مقرر يأخذه من كل من يُرد عليه عبده أو جاريته إذا هربوا أو تمردوا عصيانًا وعنادًا، وكان يقيم من تحت يده مساعدين من الرجال على الطرق لرد الهاربين، ويدفع للدولة مقابل ذلك مبلغًا من المال. كذلك لم نسمع عن أحد من كبار رجال الدولة من السلاطين أو أمراء المماليك أو من الفقهاء والتجار بل وكثير من عامة الناس إلا وكان لديه عدد من الجواري والعبيد السود يتناسب مع مكانته الاجتماعية ومركزه وثروته؛ ومن الأمثلة على ذلك: شغف السلاطين باقتناء الجواري والعبيد السود؛ حيث إن السلطان الناصر محمد بن قلاوون -الذي توفي سنة

1342/741م- قد اشترى في مدة خمس سنوات من حكمه -من سنة 732-737هـ/ 1333-1338م- منهم مبالغ بلغت قيمته أربعمائة وسبعين ألف دينار مصرية، وقد شغف بحب الجواري؛ إذ وصل عددهن عنده إلى ألف ومائتي جارية. ويذكر أنه في أواخر عهد هذا السلطان الذي كان متجملًا يقتني من كل شيء أحسنه، وأكثر في سلطنته من شراء العبيد والجواري، وطلب التجار وبذل لهم الأموال، ووصف لهم حلي المماليك والجواري. وهما أن الناس على دين ملوكهم فقد حاكى كثير من الأمراء وعامة الأهالي سلاطين المماليك في الإكثار من شراء الجواري والعبيد السود كل حسب سعته ومكانته الاجتماعية ومركزه المالي.

وقد كان للحملات العسكرية الخارجية على مكة أثر كبير على الناحية الاجتماعية والأمنية، فالمجتمع المكي في غالبه مجتمع مسالم يغلب عليه التأثير الديني؛ نظرًا لوجود المسجد الحرام وسيادة جو العبادة الدائم به، وحيث إن جميع زوار مكة من جميع أرجاء الدنيا يكون دافعهم للقدوم إليها هو الرغبة في رضا الخالق - سبحانه وتعالى- فهو مجتمع يكره القتل بغير وجه شرعي، ومع هذا كان بمكة من بعض الطوائف من ضعف الإيمان في قلوبهم يستغلون الاضطرابات السياسية والفوضى الأمنية فينضمون لكل محارب بهدف السلب والنهب، وهؤلاء قليل، أما بقية المجتمع فهم من الناس العزل أصحاب العبادات والتجار القادمين للتجارة بغية الربح الوفير؛ حيث إن تجمع الناس بكثرة في منطقة واحدة من شتى أرجاء المعمورة جعل منها سوقًا رائجًا يدر الكثير من الأرباح على التجار، وبهذا تقدم حملة عسكرية وتواجهها مقاومة من أعوان أمراء مكة يحدث أن تعم الفوضى الأمنية في أرجاء البلد الحرام، فيتعرض السكان للنهب والسلب والقتل، وبهذا كل حملة عسكرية تصطدم بمقاومة ينتج عنها نقص في المجتمع المكي من جراء القتل الذي يحل بالسكان الآمنين، وفي الوقت الآخر يغادر بعض السكان الذين يستطيعون المغادرة ويسلمون من المواجهة إلى خارجها.

أصيب المجتمع المكي بعد وفاة السلطان عمر بن علي بن رسول بنكسات كبيرة جراء النزاعات بين زعماء الأشراف على الإمارة؛ حتى إن الحملة التي سيرها الملك المظفر يوسف بن عمر بن رسول في عام 652هـ/ 1254م لم يكن لها دور فاعل بسبب قصر المدة التي بقيت بها؛ حيث إن الأشراف استطاعوا إخراجها بقوة بالغة في بداية عام 653هـ/ 1255م، وقد سفكت دماء الناس؛ إذ دار القتال داخل البلد الأمين وفي ساحات المسجد الحرام وداخله حتى وصل القتل بجوار الكعبة المعظمة، وقد خاف الناس خوفًا شديدًا من جراء كثرة القتل؛ حتى أنهم لم يستطيعوا الصلاة في المسجد الحرام، وبذلك نقص عدد كبير من أفراد المجتمع المكي بسبب القتال الذي حدث في هذه الحملة، فكثر عدد الأيتام والأرامل من جراء القتال، وبعد خروج من بقي من جنود الحملة اليمنية على قيد الحياة عاد الأشراف إلى منازلهم الداخلية؛ مما كان له الأثر الكبير على المجتمع المكي في الجانب الاجتماعي، فمع كل ثورة من البديهي أن يسقط عدد من القتلى من السكان؛ وهذا يعني نقصًا في أفراد المجتمع المكي، بالإضافة إلى من يحاول المغادرة إلى مكان آخر.

وفي عام 667هـ/ 1268م قام السلطان الملك الظاهر بيبرس بحملة عسكرية كان لها أثر على استقرار الناحية الاجتماعية لمكة؛ فإن السلطان قد أمر الشريفين أبا نهي وعمه إدريس برفع المظالم عن كاهل الناس من السكان وممن يقدم عليهم من الحجاج والمعتمرين والتجار، وأعطاهما أموالاً طائلة؛ حتى لا يعودوا إلى ظلم الناس من جديد، كما قام بتفرقة الأموال والصدقات هو وأمراء الدولة المملوكية المصاحبون له، فعم الخير جميع طوائف المجتمع المكي من حكام ومحكومين ومجاورين، ووصلت صدقاته إلى كل بيت في مكة، وبهذا نجد أن حملة السلطان بيبرس كانت لها نتائج محمودية وملموسة لدى السكان، ثم إن المجتمع المكي قد انتقل إلى مرحلة جديدة من الحياة المستقرة التي لا تذكرها المظالم والتصرفات السيئة، وأصبح مجتمعاً منفتحاً يستقبل كل من يقدم عليه؛ وذلك لاستقرار الأوضاع العامة. ولم يلبث المجتمع المكي أن عادت إليه الاضطرابات بعد وفاة السلطان الظاهر بيبرس؛ فقد تعرض المجتمع المكي لمظالم عديدة كانت في مجملها تتعلق بالتعدي على أموال الناس من السكان والتجار والحجاج؛ مما جعل القدوم إلى مكة عسيراً؛ نظراً لما سوف يلحقهم من ظلم، وقد أمر السلطان قلاوون بإرسال حملة عسكرية في موسم الحج عام 683هـ/ 1284م بهدف تصحيح أوضاع مكة، فقدمت الحملة، وامتنع الشريف أبو نهي عن السماح للحجاج ولجند الحملة بدخول البلد الحرام؛ مما جعل الحملة تفرض حصاراً شديداً عليها، ثم استطاعوا اقتحام المدينة بعد فرار أبي نهي وأتباعه منها، وعليه فإن المجتمع المكي قد أصيب بالذعر أثناء الحصار؛ لأن نتيجة كل حصار أن يقتحم المحاصرون المدينة ويقوموا بالنهب والقتل، وبهذا يفقد المجتمع عدداً كبيراً من أفراد؛ ولكن جنود الحملة التي سيرها السلطان قلاوون لم يتعرضوا للمجتمع المكي بأي أذى؛ وهذا يدل على أنهم كانوا ينفذون أوامر قادتهم بعدم التعرض للسكان، كما أنهم لم يتعقبوا أبا نهي وأتباعه؛ مما يدل على أن الحملة كان هدفها: تصحيح الأوضاع العامة في مكة.

وفي عام 687هـ/ 1288م يبدو أن الشريف أبا نهي لم يف بما التزم للسلطة السياسية في مصر بتعهداته السابقة؛ لذا أرسلت السلطة السياسية حملة عسكرية لتأديبه، فخرج الشريف أبو نهي إلى خارج البلد مع أتباعه وأخذ يدبر الحيل في استعادة إمارته، فاستطاع في نهاية العام أن يستعيد إمارته. ومن جراء الحملة نجد المجتمع المكي قد أصيب بنكسة كبيرة؛ حيث إن زحف القوات سوف يحدث اضطراباً في هذا المجتمع، وبعد دخول القوات إلى مكة عاش المجتمع المكي فترة عام كامل وهو في خوف ووجل من الصراع العسكري المرتقب حدوثه، فأبو نهي خارج البلد يحشد الجنود، ويجمع الأعوان، فكان الناس يتوقعون اقتحامه في كل وقت، كما أن وجود القوات العسكرية بهذه الكثافة في مكة يعني انتزاع عدد كبير من المنازل لكي يقيم بها الجند ويتحصنوا بها من أي هجوم وشيك، وفي نفس الوقت يحتاجون إلى تقديم عدد من الخدمات التي بطبيعة الحال سوف يقدمها السكان بالقوة، وبهذا يكون السكان قد عانوا من الوضع المتردي لوجود القوات وتربق الهجوم.

وبعد وفاة أبي نُمى اضطربت أوضاع مكة الاجتماعية؛ وذلك بسبب الصراع بين أبنائه على السلطة، وكان المجتمع المكي في خوف ووجل من القتل والسلب والنهب، فقد كثرت تعدي أتباع الأشراف وخصوصًا من العبيد الذين كانوا في الغالب أتباعًا لأبناء أبي نُمى، وقد قامت السلطة السياسية في مصر بتسيير حملات عسكرية بهدف تأديب الأشراف ومنعهم من التعدي على الناس، ورفع الظلم عنهم، وفي الوقت الذي تكون الحملة نافعة للمجتمع المكي - إذ ترفع عنه الظلم فترة يسيرة من الزمن - كان خروجها من مكة يعني عودة الأزمات الاجتماعية من جديد، فيعود الأشراف الذين قد أخرجتهم قوات الدولة من مكة وأتباعهم يسومون الناس الظلم والتعدي عليهم بغير وجه حق.

ومن الواضح أن المجتمع المكي قد نقص عدد أفراد هذه الأزمات، فمن غير المعقول أن يبقى في مكة من يخاف على نفسه وماله وله استطاعة أن يخرج ويلتجئ إلى منطقة أخرى - سواء قريبة أو بعيدة - يجد فيها الأمن، وقد كان غالب الناس يخرجون إذا أحسوا بالخطر من الحملات العسكرية إلى وادي نخلة؛ بحيث لا يبقى بالمدينة المقدسة إلا من لا يستطيع الخروج؛ ومن أمثلة ذلك: في عام 731هـ / 1330م خرج الناس إلى وادي النخلة والقرى المجاورة خوفًا من جنود الحملة العسكرية التي أرسلتها السلطة السياسية في مصر بعد حدوث الخلاف بينها وبين الشريفين عطيفة ورميثة.

وقد كان لبعض الحملات العسكرية دور إيجابي في تحسين الوضع الاجتماعي بالقضاء على المفسدين والخارجين على السلطة، ويدلنا على هذا أن الحملة العسكرية التي سيرتها السلطة السياسية في مصر عام 718هـ / 1318م أمرت بمنع حمل السلاح بمكة، وقامت بإخراج المفسدين من البلد، ونادت بالعدل. وكون المجتمع المكي يعاني من الخوف والنهب والقتل والجور وهذه الأمور كفيلة بأن تجعل أي مجتمع متفككًا ينهب بعضه بعضًا، ويقتل بعضه بعضًا؛ لذا كان دور الحملة العسكرية كبيرًا في إصلاح المجتمع. وعندما حج السلطان الناصر في عام 719هـ / 1319م قابله الأهالي والمجاورون والتجار، وطلبوا منه أن يبقي فرقة من الجند تحميهم من أي اعتداء؛ مما يدل على أنهم كانوا يعانون الأُميرين من القتل والنهب في كل هجوم تتعرض له مكة.

وقد كان للجند الذين تتركهم الدولة في البلد الحرام بعد قيام الحملات العسكرية بدورها لتحقيق أهدافها دور في استقرار المجتمع المكي، ولها تأثير كبير على هذا الجانب؛ فمن ذلك: أنه في عام 760هـ / 1358م عندما أرسلت الحكومة المصرية حملة عسكرية لتصحيح الوضع المضطرب من جراء الخلافات المستمرة بين عجلان وأخيه ثقبه ابني الشريف رميثة؛ أمرت الحكومة المصرية بأن تبقى الحملة العسكرية في مكة مدة عام كامل حتى تتسلم منها البلاد حملة عسكرية أخرى، وقد أمر أمير الحملة بمنع حمل السلاح في البلد، وكان لهذا الإجراء أثره على المجتمع المكي؛ فقد اختفى من المجتمع المكي حاملو السلاح الذين كانوا يجعلون المجتمع المكي في حالة من الخوف والقتل والنهب والتعدي على المحرمات، وانقمع المفسدون، وزال خطرهم، وعاد الناس إلى مزاوله

أعمالهم في البيع والشراء وجلب الأقوات لاستقرار المجتمع المكي، وقد كان المجتمع المكي قبل هذه الحملة عبارة عن فئتين:

- فئة حاملي السلاح: وهم عادة أتباع الأشراف الذين يشكلون جنودًا مرتزقة، والمفسدين من العاطلين الذين يعيشون بقوتهم وشهر سلاحهم في وجوه الناس.
- الفئة الثانية: تتكون من العامة والعباد وأهل العلم، وأصحاب الحرف والتجار، وهؤلاء هم فريسة الفئة السابقة؛ لذا كان لقيام الحملة العسكرية بتطبيق نظام منع حمل السلاح دور في جعل المجتمع المكي مجتمعًا مسالمًا مستقرًا يسود فيه احترام الآخرين.

ومع أن الحاميات العسكرية بالبلد الحرام لها دور إيجابي على الناحية الاجتماعية؛ إلا أنه في بعض الأحيان يكون لها دور سلبي بسبب أنهم يشكلون شريحة اجتماعية لها من القوة والنفوذ ما يجعل بعض أفرادها يعتدي على سكان البلد الحرام وتصدر منهم تصرفات تدل على اعتمادهم على القوة والنفوذ؛ وخصوصًا إذا فقد الجند القيادة الحازمة لهم من قبل بعض أمرائهم؛ من ذلك: أنه في عام 842هـ / 1438م ظهر من الجند المماليك شر كثير على السكان، وأفسدوا بالبلد الحرام، وذلك بالتعدي على الناس وظلمهم، وكان من أسباب ذلك: وفاة قائدهم الأمير جانبك السيفي؛ مما جعلهم يتصرفون بأهوائهم، وقد كان بعض الجند يتعدون على أعراض الناس؛ مما يدل على ضعف الناحية الدينية لدى بعضهم.

وفي عام 871هـ / 1466م كثرت تضرر السكان بالبلد الحرام من تعدي بعض الجند المماليك عليهم؛ حتى وصل الأمر إلى تعدد شكاوى الناس إلى السلطة السياسية في مصر؛ مما يدل على كثرة الأذى التي لحقت بالناس، فاتخذت قرارًا حاسمًا ضد هذه التجاوزات، فأمرت الشريف محمد بن بركات بالقبض على الأمير جان بلاط الذي ثبت لديها أنه هو المحرض للجند المماليك على التعدي على الناس ونفيه إلى الهند، وأمرت بالقبض على كل جندي يتعدى على السكان بأذى وإرساله إلى مصر تحت الحراسة، وهذا يدل على أن السلطة السياسية في مصر كانت غير راضية عن تصرفات الجند المماليك، وأن الجند المماليك كانوا يشكلون شريحة اجتماعية متسلطة على السكان عامة.

أثر الأوضاع السياسية على الأحوال الاقتصادية والمعيشية:

لم تكن الأوضاع الاقتصادية في الحجاز بصفة عامة ومكة المكرمة والمدينة المنورة بصفة خاصة مستقرة في عصر دولة المماليك؛ بل كانت أسعار السلع ترتفع وتنخفض حسب الظروف السياسية والاقتصادية والمناخية، كما كان لارتفاع السلع وانخفاضها في الأقطار المجاورة -كمصر والشام واليمن والعراق- أثر في هذا التذبذب؛ لأن كثيرًا من السلع تأتي إلى أسواق المدن الحجازية من تلك الأقطار. وقد تعرضت الحجاز للعديد من الأزمات الاقتصادية التي تفوتت ما بين مكة والمدينة، ولعبت الظروف المناخية دورًا في أوضاعها الاقتصادية؛ حيث كانت تمر الحجاز بفترات من الرخاء

وأخرى من الجفاف والقحط، فكان للأمطار أثر في زيادة الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية، ففي سنة 794هـ/1392م هطلت أمطار غزيرة على الحجاز عامة سالت على أنهرها الأودية، وعم الرخاء سائر الحجاز. أما بالنسبة لمكة فإن حالتها الاقتصادية كانت تسوء عندما لا تسقط الأمطار؛ لأن زراعتها الموسمية القليلة تعتمد على الأمطار، كما أنها تسوء أكثر عندما لا يكون موسم الحج ناجحًا بسبب القحط أو الفتنة الداخلية، أو لتعسف سلاطين مصر واليمن بالتجار والتجارة، وفرضهم المكوس الباهظة عليهم؛ بحيث يفضلون ألا يأتوا الأقطار التي تحكمها السلطنة المملوكية أو الرسولية في اليمن. أما المدينة المنورة فكانت الأزمات الاقتصادية فيها نادرة، وأما جدة فلم تكن فيها أزمات اقتصادية مثل أزمات مكة، وكانت الأزمات التي تمر بها غالبًا ناتجة عن فتنة داخلية أو انحباس المطر عنها مدة طويلة؛ بحيث يؤدي ذلك إلى جفاف الينابيع وتلف المزروعات.

وعانت الحجاز من أزمات اقتصادية ومعيشية خلال فترة حكم المماليك، وكان لها تأثير كبير على حياة السكان. وقد نشأت هذه الأزمات إثر الأوضاع السياسية الصعبة؛ حيث انتشرت الفتنة والصراعات الداخلية بين حكامها، إضافة إلى الصراعات الخارجية التي كانت تؤدي إلى قطع المؤن عن مدن الحجاز؛ من ذلك: عندما وقعت الفتنة بين أبي نفي صاحب مكة وبين جماز بن شيحة صاحب المدينة سنة 676هـ أدت هذه الفتنة إلى حدوث أزمة اقتصادية بالحجاز، فبلغ سعر الشعير كل قدّ بدينار، أما الدخن فأصبح كل مد وربع بدينار. واتسعت هذه الأزمة سنة 683هـ نتيجة حصول الفتنة بين أبي نفي وقتادة، فحصل غلاء بمكة لأغلب المأكولات.

وفي سنة 686هـ ازدادت الأزمة الاقتصادية نتيجة دخول أعداد كبيرة من الحجاج إلى البلاد، فارتفعت أسعار المواد الغذائية وقلّة بالأسواق. ومع مطلع سنة 691هـ حصل فيها الغلاء، فبلغ سعر الحنطة كل ربع قدّ بدينار، وبلغت راوية الماء أربعة دنانير وستة عشر مسعوديًا. وارتفعت أسعار المأكولات سنة 693هـ عندما وفدت أعداد كبيرة من حجاج اليمن، وارتفعت أسعار المياه في شهر شعبان ورمضان، وبلغت راوية الماء أربعة دنانير، واستسقى الناس في عرفة، ثم رحم الله الناس بالمطر وتدفقت السيول، وامتألت بركة السلم. وفي هذه السنة ارتفعت أسعار الملح، فبلغ كل مد بستة دنانير. واشتدت الأزمة الاقتصادية بمكة سنة 695هـ فبلغ سعر غرارة القمح ألفًا ومائتي درهم. وفي سنة 704هـ قل الماء، وغلت الأسعار، وبلغ سعر الشعير كل وييه بأربعين درهمًا، والدقيق كل وييه بستين درهمًا، وفيها حصل للحجاج مشقة؛ وذلك لهبوب رياح مُحْرِقة أدت إلى هلاك العديد من البشر؛ نتيجة جفاف قرب الماء.

وتدهور مستوى المعيشة للسكان سنة 707هـ؛ لحدوث أزمة شديدة بلغت فيه غرارة الحنطة ألفًا وخمسمائة درهم، والذرة أكثر من تسعمائة درهم، وكان سبب هذه الأزمة عاملين؛ هما:

- العامل الأول: سياسي خارجي، وهو أن صاحب اليمن الملك المؤيد قطع الميرة عن مكة؛ وذلك لسوء العلاقة بينه وبين صاحب مكة حميضة ورميثة ابني أبي نمي.
- العامل الثاني: قلة سقوط الأمطار بمكة سنين متتالية.

وتحسن مستوى المعيشة للسكان سنة 719 هـ فرخصت أسعار الغلال، وبلغت غرارة القمح بمائة وعشرين درهماً؛ وذلك لاستقرار الأمن والأمان في البلاد، واستمر هذا التحسن حتى سنة 720 هـ؛ وذلك لكثرة المياه، وكثرة وصول الغلال إلى مكة في هذه السنة، وقد عم الرخاء مدن الحجاز سنة 728 هـ وأصبحت في غاية الطيبة والأمن والأمان، وبلغ إردب القمح أربعين درهماً، والدقيق ثمانية دراهم، والعسل كل من بدرهمين، واللحم كل من بأربعة دراهم، والسمن كل أوقية بثلاثة دراهم، وبها من الخير الكثير. وقد حصلت أزمة اقتصادية بالحجاز سنة 744 هـ عندما منع حاكم مكة الشريف عجلان بن رميثة تجارة اليمن من العبور إلى مكة، فقلت السلع التجارية داخل الأسواق، فارتفعت الأسعار، وبلغ إردب القمح ثمانين درهماً، ووبيه الدقيق خمسين درهماً، ووبيه الشعير أربعين درهماً، فحصل للحجاج مشقة كبيرة؛ لغلاء الأسعار وقلة الماء، فهلك بهذه خلق كثير من السكان. وفي سنة 747 هـ بلغت غرارة الذرة بمائة وأربعين درهماً، والحنطة بمائة وسبعين درهماً، ومن التمر بثلاثة دراهم، وكان هذا في موسم الحج، وقد استمر الغلاء شهرين بعد موسم الحج، واستمرت الأزمة الاقتصادية إلى سنة 748 هـ.

وجاء دعم المماليك للحجاز ليؤكدوا زعامتهم على العالم الإسلامي عندما تكون لهم السيادة على مكة والمدينة المنورة، وكان السلطان الظاهر بيبرس أول سلاطين دولة المماليك بمصر قدم الإمدادات للحجاز، وكان يرسل في كل سنة إلى مكة عشرة آلاف إردب من القمح، وكانت توزع على الفقراء والمساكين من أجل تحسين مستوى المعيشة لهم. وعندما حج بيبرس سنة 667 هـ أبطل المكس الذي كان يأخذه صاحب مكة من حجاج مصر والشام وجميع الركوب التي تصل إلى مكة المشرفة، واستقر بطلان المكس والجباء من الحجاج إلى آخر الزمان. كما تصدق السلطان بيبرس بمال عظيم في الحرم الشريف على الفقراء والمجاورين، وأحسن كثيراً إلى أمراء الحجاز، وزاد أمير مكة مالاً وغلاًلاً.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات على النحو التالي:

في العهد المملوكي، تشكلت بلاد الحجاز منطقة هامة للغاية، حيث كانت تحت سيطرة الدولة المملوكية التي حكمت من عام 1250 إلى عام 1517. وتمتد بلاد الحجاز على طول الجزء الغربي من الجزيرة العربية وتضم المدن المقدسة مكة والمدينة المنورة وجدة والطائف وينبع وغيرها من المدن الهامة.

خلال فترة الحكم المملوكي، تحول الحجاز إلى مركز ديني هام ووجهة للحجاج من جميع أنحاء العالم الإسلامي. وكانت المدن المقدسة مكة والمدينة المنورة تحت رعاية خاصة، حيث كانت تعتبر مقررًا للحاكم العام (والي) للمنطقة.

أهم السلاطين في العصر المملوكي هم السلطان المملوكي بيبرس وقطرز وقلاوون، وكان لهم دور كبير في إدارة الحجاز وتطويرها. وكانوا يتعاونون مع حكام الحجاز ويدعمونهم في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة.

كان يعتمد نظام الحكم المملوكي على الإدارة المركزية، حيث كان يوجد حاكم عام (والي) للمنطقة وحكام محليين للمدن والقرى الأخرى. وكانت هناك أيضاً محاكم للقضاء على النزاعات القانونية. كما كان يتم تعيين الحاكم من قبل السلطان المملوكي، وكان يتم تداول الحكم بين أفراد الأسرة الحاكمة.

كانت السلطة السياسية في بلاد الحجاز تؤثر بشكل كبير على الأوضاع الاجتماعية، حيث كان الحاكم يحكم بالقوة ويفرض سلطته على السكان المحليين.

وقد كانت الحجاز تحت حكم المماليك السلطانية، وكانت المسؤولية الرئيسية للعلماء في الحجاز هي إدارة شؤون الرعية وتوجيهها بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

وكان العلماء في الحجاز يحتلون مكانة مرموقة في المجتمع، حيث كانوا يعتبرون أهم الشخصيات في الحياة العامة، وكان لهم دور حيوي في توجيه المسلمين وإرشادهم في مختلف جوانب الحياة.

وعلى الرغم من أن السلطان كان يتمتع بسلطة كبيرة في الحجاز، فإن العلماء كانوا يعتبرون شركاء في الحكم، حيث كان يتم استشارتهم في مختلف الأمور الحكومية والقضائية.

وكان للعلماء دور كبير في إدارة المساجد والمدارس التعليمية في الحجاز، وكانوا يعملون جاهدين على تعزيز التعليم والتعلم في المنطقة.

وكان السلطان يعتمد على العلماء في تشكيل القوانين والضوابط التي تنظم حياة المجتمع، وكان يعتبر طاعة السلطان واجباً شرعياً، وكان هناك ضوابط شرعية لطاعة السلطان في العصر المملوكي، حيث كانت الطاعة تقتضي الالتزام بالشريعة وتجنب الانحراف عنها.

ويمكن القول بأن العلماء كانوا يتمتعون بنفوذ كبير في الحجاز خلال العصر المملوكي، وكانوا يلعبون دوراً حيوياً في إدارة شؤون الرعية وتوجيهها، وكانوا يشكلون شركاء حقيقيين في الحكم مع السلطان.

وقد كان للعلماء دور كبير في بلاد الحجاز في النواحي العلمية والثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية. كان الحجاز في ذلك الوقت مركزاً مهماً للدراسات الدينية والعلمية، وكانت الجامعات والمدارس مليئة بالعلماء الذين يدرسون ويعلمون العلوم المختلفة.

من الناحية العلمية والثقافية، كان العلماء في بلاد الحجاز يعملون في مختلف المجالات العلمية، بما في ذلك الطب والرياضيات والفلك والفلسفة. وكانوا يقومون بتأليف الكتب والمؤلفات ونشرها لتعم الفائدة والمعرفة.

من الناحية الدينية، كان الحجاز يشهد نشاطاً كبيراً في العلوم الدينية والفقه والحديث والتفسير. وكان العلماء يعملون على شرح الكتب والمؤلفات وتفسير النصوص الدينية. وكان الحجاز يعد مركزاً لتعليم الحجاج والمعتمرين في شؤون الحج والعمرة.

من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، كان للعلماء دور كبير في تنظيم المجتمع وتحقيق العدل والمساواة، وكانوا يعملون على حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وتقديم النصح والارشاد للناس في الحياة اليومية.

يعتبر التاريخ الإسلامي مليئاً بالأمثلة على التعاون بين المسلمين العلماء والسلاطين والحكام، ولكن كان هناك أيضاً حالات من الخلاف والتباعد. يمكن تلخيص مظاهر التقارب والقطيعة بين المماليك والعلماء في الحجاز على النحو التالي:

مظاهر التقارب:

- منح المناصب: كانت المماليك تقدر العلماء وتعينهم في المناصب الحكومية المهمة، مثل القضاة والوزراء والأمراء.
- الاحترام والوساطة: كان للعلماء دور مهم في الوساطة بين المماليك والمجتمع المحلي، وكانوا يتمتعون بمركز احترام كبير.
- المصاهرة والإعفاء من الضرائب: كانت المماليك تقدم المساعدة المالية للعلماء، وتعفيهم من الضرائب في بعض الأحيان.

مظاهر القطيعة:

- القتل والنفي والإهانة: في بعض الأحيان، كانت هناك صراعات بين المماليك والعلماء، وكانت تنتهي بمقتل العلماء أو نفيهم أو إهانتهم.
- العزل من المناصب: في بعض الأحيان، قام المماليك بإقالة العلماء من المناصب الحكومية التي يشغلونها، وذلك بسبب الخلافات السياسية.
- مصادرة الأملاك: كانت المماليك تصادر أملاك العلماء في بعض الأحيان، وذلك لأسباب سياسية أو اقتصادية.

على الرغم من وجود بعض حالات القطيعة بين المماليك والعلماء في الحجاز، فإن التعاون بينهم كان أكثر شيوعاً، وقد ساعد ذلك على تطوير المجتمع الإسلامي في تلك الفترة.

التوصيات:

بناءً على النتائج المذكورة أعلاه، توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات على النحو التالي:

1. دعم التعليم العلمي والثقافي في بلاد الحجاز: يمكن تعزيز دور العلماء في المجتمع من خلال دعم التعليم العلمي والثقافي وتحفيز الناس على الدراسة والتعلم، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق توفير المنح الدراسية والدورات التدريبية والبرامج الثقافية لتحفيز الطلاب والمهتمين بالتعلم.
2. دعم الأبحاث العلمية: يجب دعم الأبحاث العلمية وتشجيع العلماء على القيام بأبحاث جديدة في المجالات المختلفة. ويمكن تشجيع البحوث الجديدة عن طريق توفير التمويل والمعدات والموارد اللازمة للأبحاث العلمية.
3. تعزيز الدور الديني للعلماء: يجب دعم العلماء في دورهم الديني في توجيه وتوعية الناس وتعزيز القيم الإسلامية والأخلاقية في المجتمع.
4. تعزيز الدور الاجتماعي والاقتصادي للعلماء: يجب دعم العلماء في دورهم الاجتماعي والاقتصادي في تحقيق العدل والمساواة وتحسين حياة الناس. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق توفير النصح والارشاد والتوجيه للناس في الحياة اليومية.
5. تعزيز العلاقات العلمية والثقافية بين بلاد الحجاز والدول الأخرى: يجب تعزيز العلاقات العلمية والثقافية بين بلاد الحجاز والدول الأخرى.
6. العمل بالدقة والموضوعية: يجب على الباحثين في المجال التاريخي العمل بالدقة والموضوعية في جمع الأدلة وتحليلها، وعدم التأثر بالتحيزات الشخصية أو السياسية.
7. التعاون والتفاعل: يجب على الباحثين في المجال التاريخي التعاون والتفاعل مع بعضهم البعض ومع الجهات الأخرى المعنية بهذا المجال، وتبادل الأفكار والخبرات.
8. التحديث والتطوير: يجب على الباحثين في المجال التاريخي الاهتمام بالتحديث والتطوير المستمر لمناهج البحث والتدريس والتقنيات المستخدمة، والتأكد من مواكبة التطورات الحديثة في المجال.
9. الالتزام بأخلاقيات البحث: يجب على الباحثين في المجال التاريخي الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي، والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية واحترام الأفكار والآراء المختلفة.

الهوامش:

- (1) الطبري، ابن جرير. (66هـ-103هـ). تاريخ الطبري تاريخ الرسل والملوك. الجزء السادس. ص225.
- (2) البهجي، إيناس. (2015). دولة المماليك البداية والنهاية. الطبعة الأولى. دار التعليم الجامعي.
- (3) البهجي، إيناس. (2015). دولة المماليك البداية والنهاية. الطبعة الأولى. دار التعليم الجامعي.
- (4) إيناس حسني البهجي، مرجع سابق، ص31-34.
- (5) مصطفى بدور، أطروحة دكتوراة بعنوان: التاريخ الاقتصادي للدولة المملوكية 648-923هـ/ 1250-1517م، دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2016، ص1.
- (6) أبو فهر، محمود. (656هـ - 933هـ). سلسلة التاريخ الإسلامي - العهد المملوكي. المكتب الإسلامي. ص36-37.
- (7) أبو فهر، محمود. (656هـ - 933هـ). سلسلة التاريخ الإسلامي - العهد المملوكي. المكتب الإسلامي. ص36-37.
- (8) الظاهر بيبرس: هو رابع سلطان للمماليك، حج إلى الأراضي المقدسة عن طريق البحر الأحمر، وزار المدينة المنورة، وغسل الكعبة المشرفة بماء الورد بيديه. ابن إياس، بدائع الزهور، ج1، ص330.
- (9) نعمة علي مرسي، جهود السلطان قايتباي المملوكي في بلاد الحجاز (872 إلى 901هـ/ 1468:1496م)، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم - جامعة المنيا، مصر، ص4281-4294.
- (10) الناصر محمد بن قلاوون: تولى السلطنة ثلاث مرات، وحج ثلاث مرات، أولها في سنة 712هـ/ 1312م، وأمر بإبطال سائر المكوس في مكة. ابن حبيب، تذكرة البنية في أيام المنصور وبنيه، تحقيق: محمد محمد أمين، مراجعة: سعيد عاشور، طبعة الهيئة العامة للكتاب، ج2، ص45، 221. ابن دقماق، الجوهر الثمين في سير الخلفاء والملوك والسلطين، تحقيق: سعيد عاشور، مراجعة: أحمد دراج، سنة 1982م، ص348.
- (11) مرسي، نعمة. (470:628هـ/1077:1230م). الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في الدولة الخوارزمية. ص4282.

- (12) الأشرف برسباي: هو سيف الدين أبو النصر برسباي الدقماقي الظاهري، الثاني والثلاثون من ملوك الترك، والثامن من ملوك الجركس، بويغ بالسلطنة بعد عزل الصالح محمد بن ططر، وتولى في سنة 825هـ / 1422م. ابن إياس، بدائع الزهور، ج2، ص81.
- (13) الظاهر جقمق: هو العاشر من ملوك الجراكسة، تولى السلطنة في يوم خلع الملك العزيز سنة 842هـ / 1438م، ووزع النفقة على المماليك السلطانية كل واحد مائة دينار. أبو المحاسن، مورد اللطافة فيمن ولي السلطنة والخلافة، موقع الوراق، ص2، 123، 124.
- (14) نعمة علي مرسى، مرجع سابق، ص4283.
- (15) محمود شاكر، مرجع سابق، ص99.
- (16) محمود شاكر، مرجع سابق، ص100.
- (17) محمود شاكر، مرجع سابق، ص101.
- (18) نادية العدواني، وظائف العسكريين المماليك في مكة المكرمة في عصر المماليك الجراكسة (784-923هـ / 1382-1517م)، المجلد الثالث من العدد السادس والثلاثين لحولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، ص495-531.
- (19) القلقشندي، أبو العباس. (2006). صبح الأعشى. ج4، 1340هـ / 1921م.
- (20) قانصوه الغوري: هو الملك الأشرف أبو النصر سيف الدين، بويغ بالسلطنة سنة 906هـ / 1501م، وقتل سنة 922هـ / 1516م. ابن عماد، شذرات الذهب، ج8، ص113.
- (21) الرسم: ضريبة تفرضها الدولة للقائمين على بعض أعمالها، ويكلف صاحب العلاقة بتأديتها. دهمان محمد، معجم الألفاظ التاريخية، 1310هـ / 1990م، ص82.
- (22) المكس: ضريبة يأخذها المكاس ممن يدخل البلد من التجار والفلاحين على البضائع القادمين بها، جمعها: مكوس. الخطيب، معجم المصطلحات، 1416هـ / 1996م، ص406.
- (23) الشاد: من شد الدواوين؛ أي فتشها وضبط حساباتها، والشاد: هو المفتش. تضاف الكلمة لاسم الوظيفة؛ مثل: اسم شاد الزكاة، وشاد الأوقاف؛ أي ناظر الأوقاف أو مديرها. محمد دهمان، معجم الألفاظ التاريخية، ص95؛ مصطفى الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ص265.
- (24) الصيرفي: هو الشخص الذي يعمل على استبدال العملات الخاصة بالتجار الأجانب القادمين إلى الحجاز؛ كي يثير لهم استبدال العملات الخاصة بهم بعملات الحجاز السائدة في تلك الفترة. وتعد الصيرفة من وظائف كتاب الأموال، فهو الذي يتولى قبض الأموال وصرفها، وهو مأخوذ من صرف الذهب والفضة، وكان يقال له: الجهبذ. هند الضيف، أسواق الحجاز

- في العصر المملوكي، 1438هـ/ 2016م، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ص166.
- (25) القباني: نسبة إلى القبان؛ وهو نوع من الموازين اشتهر بالدقة في تقدير الوزن. باشا، الفنون الإسلامية، ج2، ص891.
- (26) بيسق الشخي: أمير أخور الظاهري برقوق، مات بالقدس بطالاً في جمادى الآخر سنة 821هـ/ 1418م، وكان الناصر قد نفاه إلى بلاد الروم، وقدم إلى الدولة المؤيدية فلم يقبله المؤيد، ثم نفاه إلى القدس. وله آثار مهمة: كعمارة الرواق الغربي للمسجد الحرام، وكان كثير الشر، شرس الخلق، جماعاً للمال مع البر والصدقة وتأمراً على الحاج. السخاوي، الضوء اللامع، ج3، ص22.
- (27) موسم الهندي يبدأ من شهر جمادى الأول إلى أواخر شهر رجب من كل عام، وقد يمتد إلى شعبان. علي السيد، الحياة الاقتصادية في جدة، ص82.
- (28) العدواني، نادية عابد محمد. (2019). نماذج من المراسيم الصادرة من السلطة بمصر لمكة المكرمة خلال العصر المملوكي (648-923 هـ / 1250-1517م): دراسة وصفية تحليلية. مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود، 4 (32). 4159 - 4205. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1033446>
- (29) الخازندار: لفظ مكون من كلمتين: الأولى: خزانة العربية، ودار الفارسية بمعنى ممسك، والمعنى الكلي: الموكل بالخزانة، والمتولي أمرها، وهو لقب للذي يتحدث عن خزانة السلطان أو الأمير أو غيرهما. حسن باشا، الفنون الإسلامية، ج1، ص453؛ محمد دهمان، معجم الألفاظ التاريخية، ص68.
- (30) الدودار: لقب لموظف من العهد المملوكي يطلق على الذي يحمل دارة السلطان ويتولى وظيفة الدوادارية التي تتعلق بنقل الرسائل والأوامر السلطانية، وعرض البريد والقصص، وأخذ الخط السلطاني على عامة المناشير والأحكام وتنفيذها. مصطفى الخطيب، معجم المصطلحات والألفاظ، ص156.
- (31) المقدم: يرد في المصادر للدلالة على مقدمي الألوف من الأمراء، أو للدلالة على مقدم العسكر أو الجيش المتوجه للقتال. والمقدم مرتبة وظيفية مرموقة ظهرت منذ العصر الأيوبي، قد يكون صاحبها من العسكريين، وقد يكون من الموظفين الكبار المتميزين باعتبارات خاصة، وقد يضاف لهذا اللفظ اسم (الوظيفة) فيقال: مقدم التركمان، أو مقدم الخاص. مصطفى الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب، ص403.
- (32) السيد الباز العريني، الممالك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص139-143.

- (33) خجداشية أو خجداشية: لفظ فارسي مفردة: خجداش أو خجداش. الباز العريني، المماليك، ص141.
- (34) إيناس حسني البهجي، مرجع سابق، ص271.
- (35) إيناس حسني البهجي، مرجع سابق، ص271.
- (36) إيناس حسني البهجي، مرجع سابق، ص271.
- (37) إيناس حسني البهجي، مرجع سابق، ص271.
- (38) إيناس حسني البهجي، مرجع سابق، ص271.
- (39) إيناس حسني البهجي، مرجع سابق، ص271.
- (40) العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ط1، قطعة منه بعنوان: مملكة مصر والشام والحجاز، تحقيق: دوريتا كرافولسكي، المركز الإسلامي للبحوث، 1986، ص114.
- (41) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص112.
- (42) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص112.
- (43) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص112.
- (44) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص113.
- (45) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص113.
- (46) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص113.
- (47) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص113.
- (48) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص113.
- (49) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص114.
- (50) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص114.
- (51) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص114.
- (52) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص114.
- (53) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص114.
- (54) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص215.

- (55) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص215.
- (56) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص215.
- (57) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص216.
- (58) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص216.
- (59) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص217.
- (60) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص218.
- (61) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص218.
- (62) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص219.
- (63) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص219.
- (64) علي السيد علي، بحوث في التاريخ الاجتماعي من العصر المملوكي، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2014، ص233-234.
- (65) عبد الحفيظ السالمي، الثورات الداخلية والحملات العسكرية الخارجية على مكة المكرمة وأثرها على الأوضاع العامة خلال العصرين الأيوبي والمملوكي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في التاريخ الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة أم القرى، 2009، ص241.
- (66) الخرزجي، العقود، ج1، ص115.
- (67) من المظالم التي فرضها أشرف مكة على الناس سواء من السكان أو من غيرهم من الحجاج: مضايقة الناس في العبادة في المسجد الحرام، ومنعهم من الدخول إليه في بعض الأوقات، وأخذهم أموال الناس بغير وجه حق، وقد انتشر الخوف من الظلم بين الناس؛ حتى إن الحجاج قل عددهم خوفاً مما يحل بهم في مكة من الظلم والتعدي عليهم؛ مما يدل على أن المجتمع كان غير مستقر بسبب تصرفات السلطة، وقد تعهد الشريف أبو نمي للسلطان الظاهر بيبرس برفع المظالم عن كاهل الناس والحجاج. ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص351؛ ابن فهد، إتحاف الوري، ج3، ص69، 9.
- (68) السالمي، عبد الحفيظ. (570 هـ / 1175 م). الثورات الداخلية والحملات العسكرية الخارجية على مكة المكرمة وأثرها على الأوضاع العامة خلال العصرين الأيوبي والمملوكي. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

- (69) الفاسي، محمد. (1406هـ / 1986م). العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين. ج2، ص153. مؤسسة الرسالة.
- (70) الفاسي، العقد الثمين، ج4، ص106.
- (71) عبد الحفيظ السالمي، مرجع سابق، ص471.
- (72) السيفي: هو الأمير جانبك السيفي يلقب بالثور، كان أمير الترك بمكة ولي نيابة جدة، كان أحد أمراء الطبلخاناه مات بمكة في الحادي عشر من شهر شعبان سنة 841هـ السخاوي: الضوء اللامع، ج3، ص56.
- (73) جان بلاط: هو الأمير جان بلاط بن يشبك الأشرفي، أبو النصر، كان من مماليك الأشرف قايتباي، رقاها إلى أن جعله أميرًا للحاج المصري أكثر من مرة. جعله الناصر محمد بن قايتباي دويدارًا كبيرًا سنة 901هـ ثم عزله. تولى السلطنة سنة 905هـ واستمر ستة أشهر وثمانية عشر يومًا فخلع وسجن حتى توفي في السجن سنة 906هـ. الزركلي، الأعلام، ج2، ص107.
- (74) بن فهد، النجم. (1403هـ). إتحاف الوري بأخبار أم القرى. الطبعة الأولى. مكتبة المنارة الأزهرية.
- (75) محمد عنقرة، كتاب الحياة التجارية والاقتصادية في الحجاز في عصر دولة المماليك، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية - جامعة اليرموك، 1998م، ص81.
- (76) أبو نهي: هو أبو نهي محمد ابن الأمير سعد حسن بن علي بن قتادة الحسني، صاحب مكة منذ أربعين سنة، وكان حليماً وقوراً، ذا رأس وسياسة وعقل ومروءة. ابن كثير عماد الدين أبو الفداء إسماعيل القرشي الدمشقي (ت774هـ)، البداية والنهاية، مطابع دار البيان الحديثة، ط1، القاهرة، 2002، ج14، ص18.
- (77) جماز بن شيخة: هو جماز بن شيخة بن هاشم بن قاسم بن مهنا بن حسين بن مهنا بن داود بن قاسم بن عبيد الله بن عامر بن يحيى بن الحسين بن جعفر بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ولي المدينة، واستمر جماز في إمرة المدينة حتى كنف من السلطان في ربيع الأول سنة 702هـ ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج2، ص88.
- (78) قتادة: قتادة بن إدريس بن مطاعن بن عبد الكريم بن عيسى، أبو عزيز الحسني العلوي، جد الأشراف، نشأ شجاعاً عاقلاً. ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (ت852هـ)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، ط2، حيدر آباد الهند 1972م، ج2، ص88.

- (79) زين خلف نواف، الأزمات الاقتصادية في الحجاز وأثرها على مستوى المعيشة للفترة من 648 إلى 923 هـ ودور المماليك في معالجتها، مرجع سابق، ص-289 ص290.
- (80) مسعودياً: الدراهم المسعودية، وهو من فضة خالصة مربعة الشكل، زنته نحو نصف، ثم نقص حتى صار نحو سدس، ويساوي بالمعاملة بثلاثي درهم كاملي، وينسب إلى الملك المسعود صاحب اليمن. ابن المجاور جمال الدين يوسف بن يعقوب الدمشقي (ت690هـ)، تاريخ المستبصر، مطبعة بريل، ط2، ص12. القلقشندي أحمد بن علي (ت821هـ)، صبح الأعشى، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1914، ج4، ص276.
- (81) بركة السلم: موجودة بحرم مكة تلي منى وعرفة. الفاسي، شفاء الغرام، ج1، ص441.
- (82) الغرارة: مكيال دمشقي يماثل الإردب المصري باعتماده كأساس كيل الغلال، وهي تعادل ثلاثة أراذب مصرية، وتعادل الغرارة 204,5 كغم قمح، أو حوالي 265 لترًا بوصفها مكيالاً. هنتس فالتز، المكييل والأوزان الإسلامية، ترجمة: كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، 1970، ص64.
- (83) الوبيه: اثنان وعشرون أو أربعة وعشرون مدًا. الجليلي، المكييل والأوزان والنقود العربية، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 2005، ص115.
- (84) زين خلف نواف، الأزمات الاقتصادية في الحجاز وأثرها على مستوى المعيشة للفترة من 648 هـ-923 هـ ودور المماليك في معالجتها، مجلة مواد الآداب، العدد الرابع عشر، ص288-310.
- (85) الملك المؤيد: هو داود بن يوسف بن عمر بن رسول التركماني هزير الدين، ملك اليمن. الكتبي، فوات الوفا، ج1، ص397.
- (86) الميرة: هو الطعام وما يجلب للبيع، أو جلب القوت، ويقال: مارهم يميزهم إذا أعطاهم الميرة. الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل، 1981، ص446.
- (87) حميضة: هو الشريف حميضة بن أبي في بن حسن بن علي بن قتادة بن إدريس الحسني، الشريف عز الدين، صاحب مكة، كان هو وأخوه رميثة وليي أمر مكة في حياة أبيهما، وتوفي سنة 720 هـ. الصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك (ت764هـ)، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، 2000، ج13، ص123-124؛ الشوكاني محمد بن علي، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، وضع حواشيه: خليل منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، ج1، ص162.
- (88) رميثة: ابن أبي في، ولي أمر مكة مع أخيه حميضة، ثم استقل سنة 715 هـ وقبض عليه سنة 718 هـ وتوفي سنة 748 هـ. الشوكاني، البدر الطالع، ج1، ص173.

- (89) الإردب: هو مكيال مصري للحنطة والشعير، ويساوي 73,125 كغم حنطة، و56 كغم للشعير. هنتس، المكايل والأوزان، ص58.
- (90) محمد عنقرة، كتاب الحياة التجارية والاقتصادية في الحجاز في عصر دولة المماليك، مرجع سابق، ص291.
- (91) محمد عنقرة، كتاب الحياة التجارية والاقتصادية في الحجاز في عصر دولة المماليك، مرجع سابق، ص297-298.

المصادر والمراجع:

- (1) الطبري، ابن جرير. (66هـ-103هـ). تاريخ الطبري تاريخ الرسل والملوك. الجزء السادس. ص225.
- (2) البهجي، إيناس. (2015). دولة المماليك البداية والنهاية. الطبعة الأولى. دار التعليم الجامعي.
- (3) أبو فهر، محمود. (656هـ - 933هـ). سلسلة التاريخ الإسلامي - العهد المملوكي. المكتب الإسلامي. ص36-37.
- (4) أبو فهر، محمود. (656هـ - 933هـ). سلسلة التاريخ الإسلامي - العهد المملوكي. المكتب الإسلامي. ص36-37.
- (5) الظاهر بيبرس: هو رابع سلطان للمماليك، حج إلى الأراضي المقدسة عن طريق البحر الأحمر، وزار المدينة المنورة، وغسل الكعبة المشرفة بماء الورد بيديه. ابن إياس، بدائع الزهور، ج1، ص330.
- (6) نعمة علي مرسي، جهود السلطان قايتباي المملوكي في بلاد الحجاز (872 إلى 901هـ/ 1496:1468م)، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم - جامعة المنيا، مصر، ص4281-4294.
- (7) الناصر محمد بن قلاوون: تولى السلطنة ثلاث مرات، وحج ثلاث مرات، أولها في سنة 712هـ/ 1312م، وأمر بإبطال سائر المكوس في مكة. ابن حبيب، تذكرة البنية في أيام المنصور وبنيه، تحقيق: محمد محمد أمين، مراجعة: سعيد عاشور، طبعة الهيئة العامة للكتاب، ج2، ص45، 221. ابن دقماق، الجوهر الثمين في سير الخلفاء والملوك والسلاطين، تحقيق: سعيد عاشور، مراجعة: أحمد دراج، سنة 1982م، ص348.
- (8) نعمة علي مرسي، مرجع سابق، ص4282.
- (9) الأشرف برسباي: هو سيف الدين أبو النصر برسباي الدقماقي الظاهري، الثاني والثلاثون من ملوك الترك، والثامن من ملوك الجركس، بويع بالسلطنة بعد عزل الصالح محمد بن ططر، وتولى في سنة 825هـ/ 1422م. ابن إياس، بدائع الزهور، ج2، ص81.
- (10) الظاهر جقمق: هو العاشر من ملوك الجراكسة، تولى السلطنة في يوم خلع الملك العزيز سنة 842هـ/ 1438م، ووزع النفقة على المماليك السطانية كل واحد مائة دينار. أبو المحاسن، مورد اللطافة فيمن ولي السلطنة والخلافة، موقع الوراق، ص123، 124.
- (11) نعمة علي مرسي، مرجع سابق، ص4283.

- (12) محمود شاكر، مرجع سابق، ص 99.
- (13) محمود شاكر، مرجع سابق، ص 100.
- (14) محمود شاكر، مرجع سابق، ص 101.
- (15) نادية العدواني، وظائف العسكريين المماليك في مكة المكرمة في عصر المماليك الجراكسة (784-923هـ / 1382-1517م)، المجلد الثالث من العدد السادس والثلاثين لجمعية لجمعية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، ص 495-531.
- (16) القلقشندي، صبح الأعشى، ج 4، 1340هـ / 1921م.
- (17) قانصوه الغوري: هو الملك الأشرف أبو النصر سيف الدين، بويج بالسلطنة سنة 906هـ / 1501م، وقتل سنة 922هـ / 1516م. ابن عماد، شذرات الذهب، ج 8، ص 113.
- (18) الرسم: ضريبة تفرضها الدولة للقائمين على بعض أعمالها، ويكلف صاحب العلاقة بتأديتها. دهمان محمد، معجم الألفاظ التاريخية، 1310هـ / 1990م، ص 82.
- (19) المكس: ضريبة يأخذها المكاس ممن يدخل البلد من التجار والفلاحين على البضائع القادمة بها، جمعها: مكوس. الخطيب، معجم المصطلحات، 1416هـ / 1996م، ص 406.
- (20) الشاد: من شد الدواوين؛ أي فتشها وضبط حساباتها، والشاد: هو المفتش. تضاف الكلمة لاسم الوظيفة؛ مثل: اسم شاد الزكاة، وشاد الأوقاف؛ أي ناظر الأوقاف أو مديرها. محمد دهمان، معجم الألفاظ التاريخية، ص 95؛ مصطفى الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ص 265.
- (21) الصيرفي: هو الشخص الذي يعمل على استبدال العملات الخاصة بالتجار الأجانب القادمين إلى الحجاز؛ كي يثير لهم استبدال العملات الخاصة بهم بعملات الحجاز السائدة في تلك الفترة. وتعد الصيرفة من وظائف كتاب الأموال، فهو الذي يتولى قبض الأموال وصرفها، وهو مأخوذ من صرف الذهب والفضة، وكان يقال له: الجهبذ. هند الضيف، أسواق الحجاز في العصر المملوكي، 1438هـ / 2016م، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ص 166.
- (22) القباني: نسبة إلى القبان؛ وهو نوع من الموازين اشتهر بالدقة في تقدير الوزن. باشا، الفنون الإسلامية، ج 2، ص 891.
- (23) بيسق الشيعي: أمير أخور الظاهري برقوق، مات بالقدس بطالاً في جمادى الآخر سنة 821هـ / 1418م، وكان الناصر قد نفاه إلى بلاد الروم، وقدم إلى الدولة المؤيدية فلم يقبله المؤيد، ثم نفاه إلى القدس. وله آثار بمكة؛ كعمارة الرواق الغربي للمسجد الحرام، وكان

- كثير الشر، شرس الخلق، جماعاً للمال مع البر والصدقة وتأمر على الحاج. السخاوي، الضوء اللامع، ج3، ص22.
- (24) موسم الهندي يبدأ من شهر جمادى الأول إلى أواخر شهر رجب من كل عام، وقد يمتد إلى شعبان. علي السيد، الحياة الاقتصادية في جدة، ص82.
- (25) نادية العدواني، مرجع سابق، ص503-508.
- (26) الخازندار: لفظ مكون من كلمتين: الأولى: خزانة العربية، ودار الفارسية بمعنى ممسك، والمعنى الكلي: الموكل بالخزانة، والمتولي أمرها، وهو لقب للذي يتحدث عن خزانة السلطان أو الأمير أو غيرهما. حسن باشا، الفنون الإسلامية، ج1، ص453؛ محمد دهمان، معجم الألفاظ التاريخية، ص68.
- (27) الدودار: لقب لموظف من العهد المملوكي يطلق على الذي يحمل دارة السلطان ويتولى وظيفة الدوادرية التي تتعلق بنقل الرسائل والأوامر السلطانية، وعرض البريد والقصص، وأخذ الخط السلطاني على عامة المناشير والأحكام وتنفيذها. مصطفى الخطيب، معجم المصطلحات والألفاظ، ص156.
- (28) المقدم: يرد في المصادر للدلالة على مقدمي الألوف من الأمراء، أو للدلالة على مقدم العسكر أو الجيش المتوجه للقتال. والمقدم مرتبة وظيفية مرموقة ظهرت منذ العصر الأيوبي، قد يكون صاحبها من العسكريين، وقد يكون من الموظفين الكبار المتميزين.
- (29) السيد الباز العريني، الممالك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص139-143.
- (30) خجداشية أو خجداشية: لفظ فارسي مفرد: خجداش أو خجداش. الباز العريني، الممالك، ص141.
- (31) العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ط1، قطعة منه بعنوان: مملكة مصر والشام والحجاز، تحقيق: دوريتا كرافولسكي، المركز الإسلامي للبحوث، 1986، ص114.
- (32)
- (33) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص112.
- (34) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص112.
- (35) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص112.
- (36) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص113.

- (37) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص 113.
- (38) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص 113.
- (39) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص 113.
- (40) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص 113.
- (41) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص 114.
- (42) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص 114.
- (43) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص 114.
- (44) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص 114.
- (45) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص 114.
- (46) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص 215.
- (47) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص 215.
- (48) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص 215.
- (49) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص 216.
- (50) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص 216.
- (51) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص 217.
- (52) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص 218.
- (53) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص 218.
- (54) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص 219.
- (55) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص 219.
- (56) علي السيد علي، بحوث في التاريخ الاجتماعي من العصر المملوكي، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2014، ص 233-234.
- (57) عبد الحفيظ السالمي، الثورات الداخلية والحملات العسكرية الخارجية على مكة المكرمة وأثرها على الأوضاع العامة خلال العصرين الأيوبي والمملوكي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في التاريخ الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة أم القرى، 2009، ص 241.

- (58) الخرزجي، العقود، ج1، ص115.
- (59) من المظالم التي فرضها أشرف مكة على الناس سواء من السكان أو من غيرهم من الحجاج: مضايقة الناس في العبادة في المسجد الحرام، ومنعهم من الدخول إليه في بعض الأوقات، وأخذهم أموال الناس بغير وجه حق، وقد انتشر الخوف من الظلم بين الناس؛ حتى إن الحجاج قل عددهم خوفاً مما يحل بهم في مكة من الظلم والتعدي عليهم؛ مما يدل على أن المجتمع كان غير مستقرّ بسبب تصرفات السلطة، وقد تعهد الشريف أبو نبي للسلطان الظاهر بيبرس برفع المظالم عن كاهل الناس والحجاج. ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص351؛ ابن فهد، إتحاف الوري، ج3، ص69، 9.
- (60) عبد الحفيظ السالمي، مرجع سابق.
- (61) الفاسي، العقد الثمين، ج2، ص153.
- (62) الفاسي، العقد الثمين، ج4، ص106.
- (63) عبد الحفيظ السالمي، مرجع سابق، ص471.
- (64) السيفي: هو الأمير جانبك السيفي يلقب بالثور، كان أمير الترك بمكة ولي نيابة جدة، كان أحد أمراء الطليخاناه مات بمكة في الحادي عشر من شهر شعبان سنة 841هـ السخاوي: الضوء اللامع، ج3، ص56.
- (65) جان بلاط: هو الأمير جان بلاط بن يشبك الأشرفي، أبو النصر، كان من مماليك الأشرف قايتباي، رقاها إلى أن جعله أميراً للحاج المصري أكثر من مرة. جعله الناصر محمد بن قايتباي دويداراً كبيراً سنة 901هـ ثم عزله. تولى السلطنة سنة 905هـ واستمر ستة أشهر وثمانية عشر يوماً فخلع وسجن حتى توفي في السجن سنة 906هـ الزركلي، الأعلام، ج2، ص107.
- (66) ابن فهد: إتحاف الوري، ج4، ص470.
- (67) محمد عنقرة، كتاب الحياة التجارية والاقتصادية في الحجاز في عصر دولة المماليك، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية - جامعة اليرموك، 1998م، ص81.
- (68) أبو نبي: هو أبو نبي محمد ابن الأمير سعد حسن بن علي بن قتادة الحسني، صاحب مكة منذ أربعين سنة، وكان حليماً وقوراً، ذا رأس وسياسة وعقل ومروءة. ابن كثير عماد الدين أبو الفداء إسماعيل القرشي الدمشقي (ت774هـ)، البداية والنهاية، مطابع دار البيان الحديثة، ط1، القاهرة، 2002، ج14، ص18.

- (69) جمار بن شيحة: هو جمار بن شيحة بن هاشم بن قاسم بن مهنا بن حسين بن مهنا بن داود بن قاسم بن عبید الله بن عامر بن يحيى بن الحسين بن جعفر بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ولي المدينة، واستمر جمار في إمرة المدينة حتى كنف من السلطان في ربيع الأول سنة 702هـ وما سنة 704هـ. ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج2، ص88.
- (70) قتادة: قتادة بن إدريس بن مطاعن بن عبد الكريم بن عيسى، أبو عزيز الحسني العلوي، جد الأشراف، نشأ شجاعاً عاقلاً. ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (ت 852هـ)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، ط2، حيدر آباد الهند 1972م، ج2، ص88.
- (71) زين خلف نواف، الأزمات الاقتصادية في الحجاز وأثرها على مستوى المعيشة للفترة من 648 إلى 923هـ ودور المماليك في معالجتها، مرجع سابق، ص-289 ص290.
- (72) مسعودياً: الدراهم المسعودية، وهو من فضة خالصة مربعة الشكل، زنته نحو نصف، ثم نقص حتى صار نحو سدس، ويساوي بالمعاملة بثلاثي درهم كاملي، وينسب إلى الملك المسعود صاحب اليمن. ابن المجاور جمال الدين يوسف بن يعقوب الدمشقي (ت 690هـ)، تاريخ المستبصر، مطبعة بريل، ط2، ص12. القلقشندي أحمد بن علي (ت 821هـ)، صبح الأعشى، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1914، ج4، ص276.
- (73) بركة السلم: موجودة بحرم مكة تلي منى وعرفة. الفاسي، شفاء الغرام، ج1، ص441.
- (74) الغرارة: مكيال دمشقي يماثل الإردب المصري باعتماده كأساس كيل الغلال، وهي تعادل ثلاثة أرادب مصرية، وتعادل الغرارة 204,5 كغم قمح، أو حوالي 265 لترًا بوصفها مكيالاً. هنتس فالتر، المكييل والأوزان الإسلامية، ترجمة: كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، 1970، ص64.
- (75) الويه: اثنان وعشرون أو أربعة وعشرون مدًا. الجليلي، المكييل والأوزان والنقود العربية، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 2005، ص115.
- (76) زين خلف نواف، الأزمات الاقتصادية في الحجاز وأثرها على مستوى المعيشة للفترة من 648هـ-923هـ ودور المماليك في معالجتها، مجلة مواد الآداب، العدد الرابع عشر، ص288-310.
- (77) الملك المؤيد: هو داود بن يوسف بن عمر بن رسول التركماني هزير الدين، ملك اليمن. الكتبي، فوات الوفا، ج1، ص397.

- (78) الميرة: هو الطعام وما يجلب للبيع، أو جلب القوات، ويقال: مارهم ييرهم إذا أعطاهم الميرة. الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل، 1981، ص446.
- (79) حميضة: هو الشريف حميضة بن أبي نهي بن حسن بن علي بن قتادة بن إدريس الحسني، الشريف عز الدين، صاحب مكة، كان هو وأخوه رميثة وليي أمر مكة في حياة أبيهما، وتوفي سنة 720هـ. الصفدي صلاح الدين خليل بن أبيك (ت764هـ)، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركلي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، 2000، ج13، ص123-124؛ الشوكاني محمد بن علي، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، وضع حواشيه: خليل منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، ج1، ص162.
- (80) رميثة: ابن أبي نهي، ولي أمر مكة مع أخيه حميضة، ثم استقل سنة 715هـ وقبض عليه سنة 718هـ وتوفي سنة 748هـ. الشوكاني، البدر الطالع، ج1، ص173.
- (81) الإردب: هو مكيال مصري للحنطة والشعير، ويساوي 73,125 كغم حنطة، و56 كغم للشعير. هنتس، المكايل والأوزان، ص58.
- (82) محمد عنقرة، كتاب الحياة التجارية والاقتصادية في الحجاز في عصر دولة المماليك، مرجع سابق، ص291.
- (83) محمد عنقرة، كتاب الحياة التجارية والاقتصادية في الحجاز في عصر دولة المماليك، مرجع سابق، ص297-298.

ردمك: 1858-9820



دار آريثيريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribution